

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية

– دراسة حالة –

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

د. عبدة أنور

من إعداد الطالبة

محمودي سمية

الملخص:

إن مصطلح التكنولوجيا المالية مصطلح جديد يتداول في مجال الأعمال والبنوك، حيث تعتبر التكنولوجيا المالية من أهم التطورات التكنولوجية الكبيرة التي غيرت نشاطات القطاعات وحولت اتجاه العالم حول البحث عن جودة الخدمات المستخدمة والمطبقة في قطاع الخدمات المالية ويشمل تدخلها في تحويل الأموال والقروض وجمع التبرعات وإدارة الأصول والأموال.

فالتكنولوجيا المالية لا تتعلق بقطاع الخدمات المالية فقط، ولكن بكل الأعمال التجارية التي تتعامل مع صناعة الخدمات المالية، وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة التي تكون صغيرة وبغاية الذكاء وقادرة على تعطيل المؤثرات الكبيرة التي هي مؤسسات المالية التقليدية وتستطيع الابتكار بسرعة.

فالهدف من هذه المذكرة هو تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها وكيفية استفادة البنوك

وشركات من التكنولوجيا المالية.

الكلمات المفتاحية: البنوك، التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية، شركات مالية.

Abstract

Abstract:

The term financial technology is a new term used in the field of business and banking, as financial technology is considered one of the most important major technological developments that changed the activities of the sectors and transformed the world's direction in searching for the quality of services used and applied in the financial services sector, and its intervention in the transfer of funds and loans, collecting donations, and asset and property management.

Financial technology is not only related to the financial services sector, but to all businesses that deal with the financial services industry, and emerging financial technology companies that are small and very smart and are able to disrupt the large influences that are traditional financial institutions and are able to innovate quickly.

The aim of this memorandum is to shed light on the concept of financial technology, its importance, and how banks and companies benefit from financial technology.

Key words: banks, financial technology, financial services, financial companies.

Graduation

إهداء

من قال أنا لها " نالها "

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفًا بالتسهيلات لكي فعلتها ونلتها

الحمد لله حبا وامتنانا الذي بفضلله أنا اليوم أنظر إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفخر

به

إلى داعمتي الأولى وقوتي بعد الله عز وجل " أمي " حفظها الله

أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود، ممتنة لأن الله اصطفاك لي من البشر

أما يا خير سند إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل " أبي " أدام الله صحته

إلى من قيل فيهم

[سنشد عضدك بأخيك]

إلى إخوتي حفظهم الله لي وأدام وجودهم وزوجة أخي

إلى صديقاتي وأخواتي التي أنجبتهم الدنيا لي " شيماء " روميساء " مروى " شيماء " إيمان " نسرين "

إلى كل الأشخاص الذين نحمل لهم المودة والمحبة إلى كل من ساندنا من قريب ومن بعيد

ووقف بجانبنا لإنجاز هذا العمل



شكر وتقدير

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا لإكمال هذا البحث ونشكره راكعين للذي وهبنا الصبر والمطاوله والتحدي والحب لنجعل هذا البحث علما ينتفع به
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لن يشكر الله "
أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ المشرف " عيدة أنور " على إرشاداته وتوجيهاته التي لم ييخل بها علينا وعلى ما قدمه لنا من دعم في إنجاز هذا العمل، ونصائح القيمة، وإفادته لنا بالمعرفة وبطرق البحث ومنهجيته فله مني فائق التقدير والاحترام.

كما أتقدم بعظيم الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة هذه المذكرة

الأستاذة " قروي صباح " والأستاذ " عصماني مختار "

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير على الجهود التي قدموها لنا لإيصالنا إلى هذه المرحلة

وإلى من ساعدنا على إتمام هذا العمل وخصنا ولو بنصيحة أو دعاء



قائمة الأشكال:

صفحة	عنوان	رقم الشكل
18	الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	01
48	هيكل التنظيمي المركزي البنك الوطني الجزائري BNA	02
52	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة الطارف	03
53	بطاقة CIB	04
54	بطاقة النخبة TPE	05
56	واجهة الأرضية الرقمية لخدمة E-Banking	06
60	صورة الجهاز TPE	07

قائمة الجداول:

رقم	عنوان الجدول	صفحة
01	توزيع موظفي وكالة الطارف	51
02	عدد البطاقات المقدمة في الفترة الممتدة من 2020-2023	54
03	عدد البطاقات السحب اليومي في الفترة الممتدة من 2020-2023	54
04	الأسقف الشهرية على المعاملات التي تتم بواسطة بطاقة النخبة	55
05	توزيع طلبات TPE الخاص بالبنك BNA بوكالة الطارف	61
06	عدد البطاقات المقدمة (2022-2023)	62
07	الشيكات المدفوعة	62
08	المقاصة الإلكترونية	63
09	عدد العمليات الموزعة من طرف الشباك الآلي	63

الصفحة	العنوان
I	ملخص
II	Abstract
III	إهداء
IV	شكر وتقدير
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الجداول
VII	فهرس المحتويات
01	مقدمة
06	الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول البنوك التجارية
07	تمهيد
08	المبحث الأول: عموميات عن البنوك التجارية
08	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية
10	المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية
11	المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية
13	المبحث الثاني: أنواع ووظائف والهيكلة التنظيمية للبنوك التجارية
13	المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية
14	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية
17	المطلب الثالث: التنظيمية للبنوك التجارية
19	المبحث الثالث: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية وتقييمها
19	المطلب الأول: مصادر أموال البنوك التجارية

22	المطلب الثاني: استخدامات أموال البنوك التجارية
25	المطلب الثالث: تقييم ربحية البنك التجاري
27	خلاصة الفصل
28	الفصل الثاني: الإطار النظري حول التكنولوجيا المالية
29	تمهيد
30	المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية
30	المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكنولوجيا المالية
33	المطلب الثاني: أهداف وأهمية التكنولوجيا المالية
34	المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا المالية
36	المبحث الثاني: أساسيات التكنولوجيا المالية
36	المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية
37	المطلب الثاني: أهم التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية
39	المطلب الثالث: مخاطر التكنولوجيا المالية
41	المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية
41	المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية
42	المطلب الثاني: خصائص وأنواع مميزة لشركات التكنولوجيا المالية
43	المطلب الثالث: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية
45	خلاصة الفصل
46	الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA - وكالة الطارف -
47	المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني BNA
47	المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA
50	المطلب الثاني: تعريف للبنك الوطني الجزائري
53	المبحث الثاني: واقع استخدام التكنولوجيا بالبنك الوطني الجزائري BNA - وكالة الطارف -

53	المطلب الأول: وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري
56	المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري
62	المبحث الثالث: تأثير التكنولوجيا المالية على البنك الوطني الجزائري
62	المطلب الأول: تقييم الخدمات المتعلقة بأنظمة الدفع الالكترونية في البنك محل الدراسة
63	المطلب الثاني: أثار التكنولوجيا المالية على عمل البنوك
65	خلاصة الفصل
66	خاتمة
67	إختبار صحة الفرضيات
68	توصيات وإقتراحات
69	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر تقدما نحو التطور والتحول في شتى المجالات العلمية، حيث تعمل التطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية ووسائل الاتصال والتواصل في التأثير في مختلف القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاع المالي والمصرفي.

وهذا ما أدى إلى تسهيل المعاملات المالية والمصرفية من خلال ما أصبح يعرف بالتكنولوجيا المالية والتي برزت بوادرها أعقاب الأزمة المالية 2008 حيث أدمجت في القطاع المصرفي قدرا ضخما من الانجازات التكنولوجية لاسيما فيما يخص الابتكارات الجديدة .

وبالرغم من حداثة مصطلح التكنولوجيا المالية والجدل القائم عليها فيما يخص معالمها وأساسياتها إلا أنها استطاعت اكتساح قطاعات مختلفة في تقديم الخدمات المالية خاصة قطاع المدفوعات والإقراض وتحويل الأموال . ولما كانت البنوك تطمح لتحسين أدائها من حيث التوسع في قاعدة نشاطها، وزيادة عدد المتعاملين معها، وانتشار دائرتها لتغطي أوسع منطقة جغرافية، فإنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا باستخدام أكثر الوسائل التكنولوجية المتقدمة والمتطورة لان بإمكان تلك الوسائل الوصول لجميع المواطنين بسرعة فائقة وبكلفة متواضعة .

ومما لا شك فيه أن التقدم التكنولوجي قد أسهم في إحداث العديد من التغيرات والتطورات في مجال أعمال المصرفية، هذا ويعتمد الأثر الاقتصادي للتكنولوجيا المالية على معدل تزايدها، ومدى قدرة البنوك على التقدم، الهائل في التكنولوجيا الاتصال والمعلومات وإدارتها بالشكل الذي يدعم موقفها التنافسي ويحسنه ومن ثم زيادة كفاءة نظم أساليب معالجة البيانات واتخاذ القرارات من جهة وزيادة الضغوطات التنافسية من الجهة أخرى وبهذا أصبحت هذه الظاهرة المالية المعاصرة والمتمثلة أساسا في الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في قطاع المالية اليوم واقعا لا مفر منه لمواكبة العصر بما يخدم كفاءة وسرعة العمل وفي ظل التطور أصبح من الضروري على قطاع الخدمات المصرفية أن يتجاوز الوظائف التقليدية والعمل على تطوير الخدمات المصرفية ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة وتحقيقا لما يسعى إليه البنك نحو استمراره وجذب متعاملين جدد.

1- إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك التجارية؟

2- الأسئلة الفرعية:

من خلال إشكالية الدراسة نتطرق لطرح عدة أسئلة فرعية:

- ما المقصود بالتكنولوجيا المالية وما أهميتها؟
- ما هو دور تكنولوجيا المالية في تحسين عمل البنوك التجارية؟
- ما هو أثر استخدام تكنولوجيا المالية على فعالية أداء البنوك التجارية؟

3- فرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية حاولنا صياغة العديد من الفرضيات والتي نوضحها فيما يلي:

- تساهم التكنولوجيا المالية في تحسين أداء البنوك.
- تزيد التكنولوجيا المالية من ربحية البنوك.
- تساهم التكنولوجيا المالية في زيادة توظيف أموال البنوك.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسلط الضوء على التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية وبشكل أدق تبحث في أثر الاستثمار في التكنولوجيا المالية كأحد متطلبات اللازمة والأساسية لعمل البنوك، لذلك تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها:

- تقدم دليل علمي على دور التكنولوجيا المالية في الأداء المالي في البنوك.
- تظهر الدراسة درجة اهتمام البنوك بالتكنولوجيا المالية.
- والتعرف على مدى الاستفادة من تطبيقاتها في عملية البنوك.

5- أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف وهي:
- معرفة أثر التكنولوجيا المالية على عمل البنوك التجارية.
- التعرف على أهمية استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك التجارية.
- التعرف على دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المالي للبنوك.

- التعرف على مساهمة الاستثمار في التكنولوجيا المالية على الأداء المالي في البنوك.

6- حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:

تمثل المدة الزمنية التي تغطيها الدراسة من الناحية الميدانية وكذلك النظرية، وهي الفترة الممتدة من 2024/01/02 إلى غاية 2024/04/30.

الحدود المكانية:

تمثل الجانب المكاني للدراسة في دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري - وكالة الطارف-.

7- المنهج المتبع:

وللإجابة عن الإشكال المطروح وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث تم إتباع المنهج الوصفي لبناء إطار نظري لمفاهيم البنوك التجارية والتكنولوجيا المالية والاعتماد على المنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بهدف معرفة وضعية البنك.

8- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية وأثرها على أداء البنوك، ومن خلال اطلاعنا على البعض من هذه الدراسات اخترنا البعض من المواضيع التي لها علاقة مباشرة بموضوع بحثنا ودراسات أخرى لها علاقة بأحد أبعاد الدراسة.

• الدراسة الأولى:

دراسة (عمارية مجتي وغنية مجاني)، 2020 مقالة بعنوان " دور تكنولوجيا المالية في دعم القطاع المصرفي " هدفت هذه الدراسة إلى تبيان طبيعة التكنولوجيا المالية من خلال تسليط الضوء على مفاهيم أساسية حولها، وكذلك القيام بتحليل الشركات الناشئة في هذه التكنولوجيا من أجل معرفة دورها في تطوير ودعم القطاع المصرفي من خلال ما تقدمه من خدمات.

حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تساهم في رفع مردودية قطاع الخدمات المالية وتعمل كذلك على تطوير الخدمات المالية الكرتونية لتشمل قطاع الإقراض والمدفوعات وغيرها لهذا جيب تشارك شركات التكنولوجيا المالية مع البنوك من أجل الحفاظ على ثقة العملاء) من البنوك (من جهة ومن جهة أخرى تقليل المخاطر الناتجة عن عدم وجود ضوابط تحكم شركات التكنولوجيا المالية وبذلك يكون هناك تكامل لدعم منو القطاع المصرفي إلى جانب ضمان استقراره.

• الدراسة الثانية:

دراسة (بربش رابع، يدو أحمد)، 2021 بعنوان " دور التكنولوجيا المالية في تطوير التمويل الإسلامي دراسة حالة ماليزيا" تهدف الدراسة إلى تبيان دور التكنولوجيا المالية في تطوير التمويل الإسلامي من خلال التركيز على واقع التكنولوجيا المالية والوقوف على تطبيق تقنياتها في التمويل الإسلامي بعرض الإحصائيات وتحليلها مع دراسة حالة ماليزيا والتي خلقت بيئة ملائمة ولقد خلصت الدراسة إلى أن هذه التقنيات ساهمت في التوسع وتطوير التمويل الإسلامي حيث أن هناك توجه كبير لتبني التكنولوجيا المالية في ماليزيا لكنها مل تصل إلى مرحلة النضج.

• الدراسة الثالثة:

دراسة (مليكة بن علقمة، يوسف سائحي) 2018 بعنوان " دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية المصرفية" تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها وكيفية استفادة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون القائم بينهما بما يخدم مصلحة الطرفين، مع الإشارة للتجربة البحرينية، وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تتيح العديد من الإمكانيات في دعم قطاع الخدمات المالية المصرفية ولكن البد من توفي بيئة مواتية كتوفري القواعد التنظيمية والبيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعمل الشركات الناشئة في هذا المجال.

9- صعوبات الدراسة:

قد واجهنا خلال إعداد هذه المذكرة عدة صعوبات ناتجة أساسا عن حداثة الموضوع حمل الدراسة وعدم إلمام البنوك بالمعلومات الكافية حول التكنولوجيا المالية، كذلك صعوبة دراسة الموضوع نتيجة عدم توفر القدر الكافي من الدراسات في الموضوع والكتب الخاصة بمجال التكنولوجيا المالية، وعدم قبول أغلبية البنوك لطلب إجراء دراسة ميدانية، وكذلك صعوبة الربط بين متغيرات البحث التكنولوجيا المالية والأداء البنكي.

**الفصل الأول: مدخل مفاهيمي حول البنوك
التجارية**

تمهيد:

تعتبر البنوك أو المصارف على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويزدهر دون الاستعانة بما لذلك تزايد الاهتمام بدراساتها.

وتمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها أساساً إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على عموميات عن البنوك التجارية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني نتناول أنواع ووظائف البنوك والهيكل التنظيمي لها، أما المبحث الثالث نتطرق فيه إلى موارد واستخدامات أموال البنوك التجارية.

المبحث الأول: عموميات عن البنوك التجارية

يتكون القطاع المالي من مجموعة من المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية، وتحتل البنوك التجارية في هذه المجموعة مكانة خاصة وهامة جدا، نظرا لمساهمتها الفعالة في تنمية الاقتصاد الوطني وتمويله بالموارد اللازمة لتحريك عجلته.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك التجارية

1- نشأة البنوك التجارية:

تعود العمليات البنكية إلى عهد بابل القرن الرابع قبل الميلاد وإلى الإغريق الذين عرفوا تبادل العملات وحفظ الودائع، وخلال القرون الوسطى ظهرت عمليات المتاجرة بالنقود وقد بدأت هذه الأخيرة بفكرة الصراف الذي يكسب دخله عن طريق تبادل النقود ويرجع أصل كلمة Banque إلى الكلمة الإيطالية Banco، حيث ظهر أول شكل من أشكال البنوك التجارية في الفترة الأخيرة في القرون الوسطى أي في القرنين 13 و 14 بعد ازدهار المدن الإيطالية خاصة البندقية، حيث شاعت فكرة قبول الودائع مقابل شهادات اسمية في أول الأمر مقابل شهادات قابلة للتحويل في الأخير مقابل شهادات لحاملها.

ومن هذه الأخيرة ظهر ما يسمى بالشيك والنقود الورقية، وقد أدى استمرار التطور إلى قيام الصيرافة باقتراض الغير اعتمادا على أموالهم الخاصة وعلى الأموال المودعة لديهم وأحيانا السماح للمودعين بسحب أموال تتجاوز قيمة أرصدهم (السحب على المكشوف)، وهذا نظير فائدة يتلقونها من المقترضين، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من الصيرافة وإلى إنشاء بنوك حكومية للمحافظة على الودائع وفي عام 1587 تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم Banco delja pizza dihialt.

وفي عام 1609 تم إنشاء بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع آخر، وإجراء المقاصة بين الكمبيالات.

ومن بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد من البنوك تزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها الأفراد أو العائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين حتى يمكن إرجاع الأموال لأصحابها في حال إفلاس هذه البنوك وبهذا أخذت وظائف البنوك تطور ويمكن تلخيصها في: قبول الودائع، إقراض الأموال للغير، خلق النقود.

ثم شهد تعديلات في قوانين إنشاء البنوك، حيث سمحت بتكوين بنوك شركات مساهمة ويرجع ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا، مما أدى إلى نمو الشركات، وقد تم تأسيس عدة بنوك وخلال هذه الفترة ظهرت البنوك المتخصصة في منع الائتمان لقطاع معين كالقطاع العقاري والزراعي والصناعي.¹

2- تعريف البنوك التجارية:

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.

وهناك من يرى أن الميزة الأساسية لأي بنك تجاري هي قبول ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب (الحسابات الجارية الدائنة) أو بعد أجل قصير (الودائع لأجل أو بأخطار).

فالبنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك التسليف الزراعي لا تتمتع بهذه الخاصية دون شك، ولذا تعرف هذه البنوك أيضا بنوك الودائع.²

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناء على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاوله عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري.³

¹ - جميل باشا العبد، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022، ص 14.

² - محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر 1983، ص 92.

³ - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النهضة العربية 1982، ص 232.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أهداف رئيسية تتمثل في:¹

1- الربحية:

تتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني وفقاً لفكرة الرفع المالي أن أرباح تلك البنوك أكثر توثراً بالتغير في إدارتها وذلك بالمقارنة مع منشآت أعمال أخرى لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر منشآت الأعمال تعرضاً لأثار الرفع المالي فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر وعلى العكس من ذلك إذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر بل قد تتحول أرباح البنك إلى خسائر وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

وإذا كان الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك المالية بعض الجوانب السلبية نتيجة التزام البنك بدفع فوائد عليها سواء حقق أرباح أم لم يحقق فإن الاعتماد على الودائع ميزة هامة فالعائد الذي يحققه البنك على استثماراته عادة ما يقل عن عائد الذي يطلبه مالكه. ومن ثم إذا اعتمد البنك أموال الملكية في تمويل استثماراته فسوف يقلل أبوابه منذ اليوم الأول، بل وربما لا يفتح أبوابه على الإطلاق، إذا الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لتمويل الاستثمارات فيحقق للبنك صافي الفوائد التي تتمثل في الفرق بين الأرباح متولدة عن استثمار تلك الودائع وبين الفوائد مدفوعة عليها.

2- السيولة:

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أي لحظة وتعد هذه السمة من أهم السمات التي يتميز بها البنك عن منشآت أخرى في نفس الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد لإشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلاً أن تززع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس Bank Rondon ، ويزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فمثلاً أضطر البنك

¹ - سامر جلدة، البنوك التجارية وتسويق معري، ط1، دار أسامة لنشر وتوزيع، عمان، 2005، ص 19.

إنّ ترا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين و أففل أبوابه في 14 تشرين الثاني 1966، وذلك نتيجة لزيادة مفاجئة للسحابات ولم يتمكن البنك من مواجهتها من موارد نقدية.

3- الأمان:

يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبياً، إذا لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم أجزاء من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك¹.

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية النوع الثاني من أشخاص النظرية، النقدية، أي أنها تأتي في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي ضمن الجهاز المصرفي لدولة ما، وهي تتميز بعدة خصائص منها القدرة على ترتيب ميزانيتها بشكل يمكنها من تأدية وظائفها بتقنية عالية ومجزية.

ويمكن تحديد خصائص البنوك التجارية بما يلي:

أ- تتأثر برقابة المصرف ولا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن المصارف التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

ولا يكفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على المصارف، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاماً واجبة التنفيذ تحت طائلة العقوبات المدنية والجنائية، وكذا التحقق من مدى تقيد كل مصرف بالقواعد المالية والقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية.

ب- تعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد: تعدد البنوك التجارية وتفرع تبعاً لحاجة السوق النقدية إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل

¹- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، مرجع سابق، ص 20.

الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.

ج- اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها المصارف التجارية عن النقود القانونية، التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية إبرائية نهائية بقوة القانون وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

د- تسعى البنوك التجارية إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.¹

¹ - سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص 114-115.

المبحث الثاني: أنواع ووظائف والهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

تتعدد البنوك بتعدد أنواع أعمالها المصرفية، وتتعدد الأنظمة الخاضعة لها وتختلف من بلد لآخر حسب اختلاف المتطلبات الاقتصادية.

المطلب الأول: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع وفقاً لحجم نشاطها وتنظيمها الإداري وملكيتهما على مايلي:

1- البنوك ذات الفروع:

وهي التي فيها العمليات المصرفية من خلال فروع في كافة أنحاء البلاد وتتبع الإدارة المركزية في إدارتها، حيث يترك للفرع تدريب شؤونه.

لا يرجع المركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل العامة، التي ينص عليها في لائحة البنك وبصفة خاصة، فيما يتعلق برسم السياسة والمسائل التجارية وتقديم ائتمان قصير ومتوسط الأجل، كما تتعامل في مجال الصرف الأجنبي.

2- بنوك السلاسل:

نشأت هذه البنوك التجارية ونمو الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدمات إلى مختلف فئات المجتمع، وهي تقوم بنشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها، لكن يكشف عليها مركز واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة العامة، كما ينسق الأعمال والوحدات ببعضها البعض.¹

3- بنوك الجماعات:

هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية تملك معظم رأس مالها وتشرف وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري أي هي مجموع بنوك متكاملة في مجموعة واحدة.

¹ - سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، المكتب العربي، 2011، ص 33.

4- البنوك الفردية:

هي منشآت صغيرة تملكها أفراد وشركات أشخاص وتقتصر في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي البنوك بأنها توظف مالها في أصول بالغة مثل الأوراق التجارية المخصومة، ويرجع سبب ذلك لأنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

5- البنوك المحلية:

هي التي تمارس نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون محافظة أو ولاية أو حتى مدينة وتخضع للقوانين المحلية فقط، ويقع مركزها الرئيسي في تلك المنطقة وتتميز بصغر الحجم، كما تقدم مجموعة من الخدمات المصرفية التي ترتبط بالبيئة المحيطة بها.¹

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

إن البنوك التجارية هي مؤسسات انتمائية تتعامل بالائتمان قصير الأجل وتتلقى وذائع جارية في الغالب ولكن البنك التجاري لكي يجلب أكبر قدر ممكن من المتعاملين الاقتصاديين (أفراد- مؤسسات) يوفر الكثير من الخدمات المصرفية بما يتجاوب واحتياجاتهم فهؤلاء المتعاملين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق بها لإيداع أموالهم والحفاظ عليها واستغلالها عند الحاجة وكذلك يبحثون عن مصدر يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم ويوفر لهم ما أمكن من موارد مالية لتأمين احتياجاتهم.

أولاً: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية²

لقد أدى التقدم الاقتصادي إلى تشعب الوظائف والمهام المنوطة بالبنوك التجارية، وهناك مجموعة كبيرة من الوظائف الملقاة على عاتق البنوك التجارية ونذكر أهمها فيما يلي:

1- قبول الودائع وفتح حسابات:

يقوم البنك بقبول الودائع على اختلاف أنواعها، كما تشكل الودائع النسبة الأكبر من موارد البنوك. وتتمثل في:

1- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المنصورة المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007، ص 19.
2- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات، د س، ص 16.

- ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة والمتفق عليها مسبقا بين البنك والمودع.
- ودائع بإخطار: وفيها يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.
- ودائع التوفير: وهي تلك الودائع التي تشبه الودائع الجارية من حيث عملية السحب أي يمكن سحبها دون إنذار وإن أخذت على شكل حسابات التوفير فيمكن القول إنها تفتح للأفراد والمؤسسات لتشجيعهم على الادخار مقابل فائدة معينة تدفع للمودع وفي أوقات معينة متفق عليها مسبقا.

2- خلق النقود (الودائع):

إن البنوك التجارية تنفرد بهذه الوظيفة عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى أي أن البنوك التجارية استطاعت أن تزيد من مواردها لمواجهة الزيادة على القروض التي تقوم بمنحها للعملاء.

3- تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية:

إن القروض والتسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك لعملائها هي النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، والذي يدر عليه النسبة الأكبر من عوائد البنوك، وهذه التسهيلات تكون:

- قروض بدون ضمان: تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزهم المالي لأنه في الأصل البنك التجاري ل يقدم قروضا بدون ضمان.
- قروض بضمانات مختلفة: ومنها قرض بضمان السلع مختلفة وقروض بضمان أوراق مالية، وكلاهما لتجنب خطر عدم التسديد حيث يلجأ البنك لمنح القروض بضمان حقيق أي يستولي على الأصل المعين للعميل ويستخلص منه مقدار دينه فإن زاد عن قيمته (قيمة القرض) أرجعها له.
- قروض بضمان شخصي: فيه يتدخل شخص آخر خلال المقترض ويتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض عن التسديد وكما خطة بالنسبة للقروض بضمانات المختلفة في حالة نقص قيمة الأصل عن قيمة الدين فإن البنك يشترك مع الدائنين الآخرين للحصول على أموالهم من الأصول الأخرى غير المرهونة.

4- خصم الأوراق التجارية (الكمبيالات والسندات الاذنية):

خصم الأوراق التي تكون آجالها ستة أشهر وأقل، وهذه الوظيفة تنطوي ضمن إطار التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء من قبل البنوك التجارية.

5- بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات):

تقوم ببيع وشراء الأوراق المالية لحسابها لأن مثل هذه الأوراق مدرة للأرباح أو تقوم بتلك العملية لعملائها.

6- تمويل التجارة الخارجية:

وتتم هذه الوظيفة من خلال فتح الاعتمادات المستندية لعملاء البنك التجاري وإجراء جميع العمليات التي يحتاجها العميل لإتمام الصفقات في التجارة الخارجية.

7- خدمات أمناء الاستثمار:

وذلك عن طريق تحصيل وصداد الفواتير والإيجارات وتسديد أي التزامات على عملائه، وممارسات عمليات شراء وبيع العقارات للعملاء.

8- خدمات النفع العام:

أي أن يقوم بخدمات تنفع المجتمع كامل، كان يقوم بنشر الإحصاءات المتعلقة بالوضع الاقتصادي، وتأجير خزائن الأمانات.¹

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

اتسعت أعمال البنك التجاري وازدادت نشاطاتها، حيث تفردت النظرة للبنك من أنه مجرد مكانا لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة مالية تلعب دورا هاما في خدمة الاقتصاد والتنمية، فوظائف البنك التجاري تتمثل فيما يلي:²

- تمويل ودعم المشاريع التنموية التي من شأنها خدمة المجتمع.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- تقديم الخدمة الاستشارية للعملاء بخصوص مشاريعهم المختلفة.
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.
- إصدار خطابات الضمان.
- إصدار الشيكات السياحية.
- خدمات البطاقة الائتمانية.

1 - أبو عتروس عبد الحق، مرجع سابق، ص 17.

2 - جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار ظهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 41.

- تحويل العملات للخارج.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- خدمات الكمبيوتر الحديثة.
- خدمة البنك الآلي.

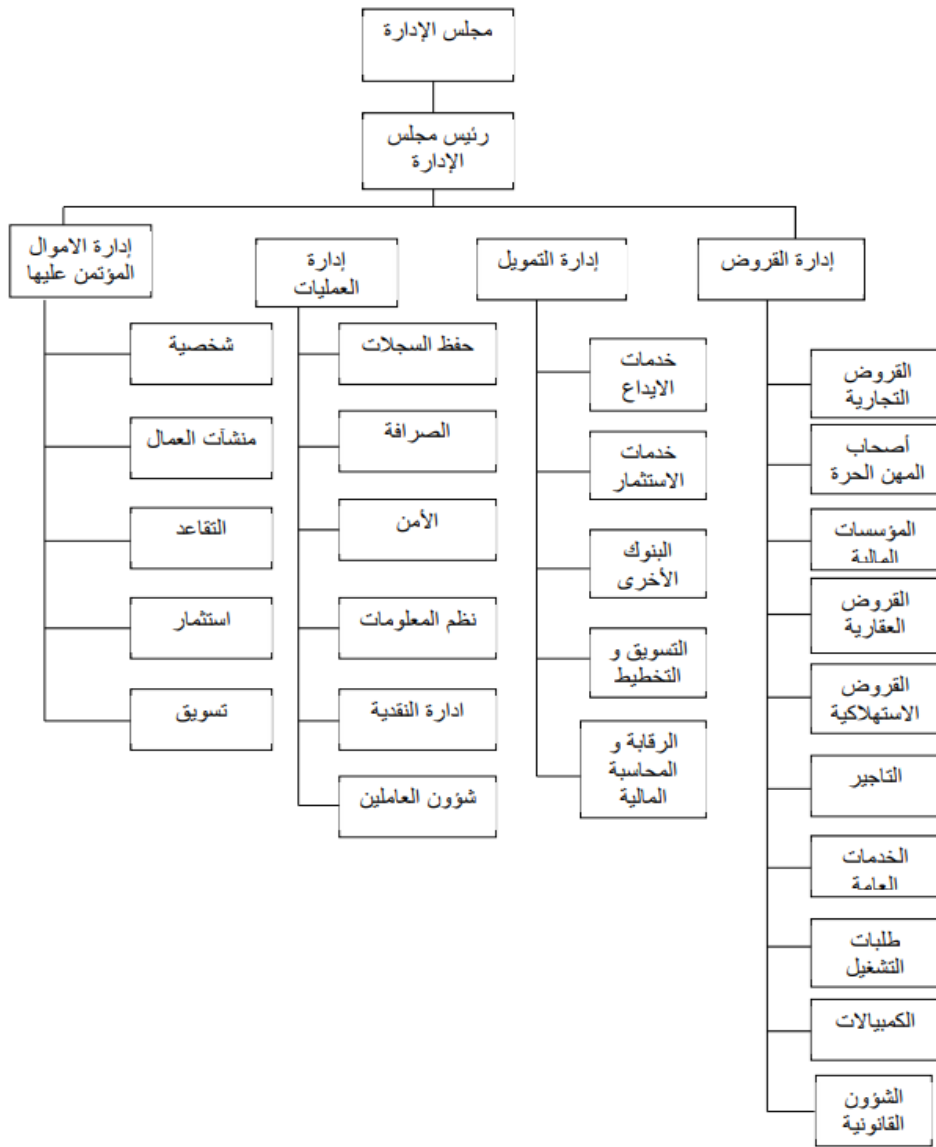
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، وإنما يختلف باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك بالإضافة إلى حجم البنك الذي يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه الذي من خلال تصور الإدارات وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارات، حيث يظهر هذا الهيكل مجلس الإدارة على قمة الهيكل التنظيمي، والملاك هم أصحاب الحق في أعضاء مجلس الإدارة كما من حقهم التصويت بالنسبة للمواضيع التي تؤثر على التنظيم ككل، وتمثل الإدارات الرئيسية للبنك في أربع إدارات:

- **إدارة القروض:** تركز منه الإدارة أساساً على تقديم أنواع مختلفة من القروض كما أنه بالنسبة للبنوك كبيرة الحجم، لا يكون هناك قسم واحد للقروض، وإنما قسم لكل نوع في أنواع القروض فمثلاً يكون هناك قسم لقروض الشركات الكبيرة وقسم لأصحاب الشركات والخدمات المهنية المختلفة، وأخرى لقروض المؤسسات المالية وقسم للقروض الأجنبية وللحسابات الجارية.
- **إدارة التمويل:** تتمثل في الغدارة التي يستخدمها قسم القروض والائتمان في تقديم القروض، فيتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة، وكذلك قسم البنوك الأخرى من خلال المقايضة وتقديم الخدمات الاستثمارية، كما تشمل أيضاً على قسم التخطيط والتسويق الذي يقوم بتسويق الخدمات المصرفية بكل أنواعها وأخيراً قسم الرقابة والمحاسبة المالية، والذي من خلاله يقوم البنك بالتأكد من سلامة العمليات الحاسبية.
- **إدارة العمليات:** تتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات التي يملكها أو يستخدمها في عملياته اليومية وتتكون من قسم لحفظ التسجيلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل من الإيداعات أو المسحوبات وكذلك قسم شؤون العاملين الذي يقوم بحفظ سجلات العاملين وبرامج تدريبهم، وكذلك قسم آخر للصرافة سواء

كانت بشرية أو آلية وقسم الأمن للحفاظ على أموال المودعين وممتلكاتهم وأخيرا قسم الإدارة النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات اليومية للأفراد والمؤسسات.

- إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك: تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال، وهذا بخلاف المهمة الرئيسية وهي منح القروض بمختلف أنواعها من أمثلة هذه الخدمات (خدمات إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو أفراد أو منشآت الأعمال كذلك خدمات إدارة الأملاك المملوكة لعملاء مثل الأراضي والمباني، بالإضافة إلى قسم خاص بالمتاجرة في الأوراق المالية لصالح العملاء وتقديم النصائح التسويقية لهم.



الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

المبحث الثالث: موارد واستخدامات أموال البنوك التجارية وتقييم ربحيتها

تأتي أموال البنوك من مصادر متنوعة والتي تستخدمها في تمويل نشاطاتها وتقديم خدماتها المالية للعملاء كما تستعمل استخداماتها في توظيفها بطرق متعددة لتحقيق عوائد مالية وذلك لتحقيق أهداف محددة.

المطلب الأول: موارد أموال البنوك التجارية

تحتوي ميزانية المصرف التجاري بندين أساسيين:

- جانب الموارد: وهي المبالغ التي يوظفها البنك أو يستطيع توظيفها.
- جانب الخصوم: وهي المبالغ التي يتوجب على البنك تسديدها للآخرين أو ترتبت عليه.

موارد البنك التجاري (الالتزامات Liabilities): وهي التزامات على البنك للغير حيث تمثل مصادر وموارد البنك وتتضمن ما يلي:

أ- الموارد الذاتية (Self resources):

وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه، ولاحقا قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي (الأرباح غير الموزعة) أو من خلال زيادة رأس المال (في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلى 15% من جملة موارد البنك التجاري)، وتمثل في:

1- رأس المال المدفوع: هو المبالغ التي يدفعها المؤسسون أصحاب المصرف، أو ثمن الأسهم إذا كان شركة مساهمة ويخصص لشراء مقر الإدارة والفروع المصرفية والآلات والتجهيزات والسيارات لكل يباشر المصرف أعماله، واستنادا لذلك لا يخصص رأس المال للإقراض، بل لتجهيز العمل واستقبال الزبائن. ويقسم رأس المال إلى قسمين:

- رأس المال الأساسي: ويتكون من رأس المال الموضوع والاحتياطات القانونية بالإضافة إلى الأرباح الغير موزعة.

- رأس المال المساند: ويشمل على احتياطي إعادة التقييم الناتج عن إعادة تقييم الأصول وفقا للقيمة السوقية بدلا من القيمة الدفترية، والمخصصات الاختيارية ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها.¹
- الاحتياطات: هي بالغ نقدية تقطعها المصارف التجارية من أرباحها الصافية وتحتفظ بها في حساب خاص لتدعيم رأس المال وتحسين الموقف المالي للمصرف الأمر الذي يشجع المودعين على التوجه لهذا المصرف أو ذاك فكلما ازدادت الإمكانيات الذاتية للمصرف كلما ازدادت القيمة الدفترية للسهم وازدادت الودائع لديه وتقسم الاحتياطات نوعين:
 - الاحتياطي القانوني: ويتم تشكيلها وفقا لقانون البنك وحسب السياسة النقدية، فإذا أراد البنك المركزي تقييد الائتمان فيتم رفع نسبة هذه الاحتياطات وإذا أراد البنك المركزي التوسع في الائتمان فيقوم بتخفيض هذه النسبة، ويظهر هذا البند في جانب الأصول من الميزانية.
 - الاحتياطي الاختياري: ويتم تشكيل هذا الاحتياطي من قبل نفس البنك لتدعيم مركزه المالي وزيادة ثقة العملاء بالبنك ومن أشكال هذا الاحتياطات مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ويظهر هذا البند في جانب الالتزامات من الميزانية.
- المخصصات: هي مبالغ تقطعها المصارف من الأرباح الإجمالية في نهاية السنة المالية وذلك لمواجهة ظروف طارئة أو أهداف محددة، ويحتفظ المصرف بهذه المبالغ حين استخدامها فإذا لم يحصل الأمر الذي حجز المبلغ من اجله فتبقى المبالغ محتجزة في حساباتها وتشكل موردا ذاتيا للمصرف يستخدمها في عدة مجالات:
 1. مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
 2. مخصص الانخفاض المتوقع في أسعار الأسهم أو العملات الأجنبية.
 3. مخصص لمواجهة الأحداث الطارئة والمخاطر التي تواجه المصرف.
 4. مخصص الضرائب.

¹ - رشاد العصار رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2000، ص 74.

الأرباح غير الموزعة: هي مبالغ يقتطعها من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على المساهمين، فقد يحتجز المصرف 10% وقد يحتجز 50% وقد يحتجز جميع الأرباح في بعض السنوات وتبقى في حساب الأرباح غير الموزعة وذلك بهدف دعم المركز المالي للمصرف.¹

ب- الموارد غير الذاتية (Non – self resources):²

وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدى البنك التجاري (الجارية/ الثابتة / الادخارية) كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض إما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى، وتمثل في:

1- الودائع:

تشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنك، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

- الودائع الجارية: وتعرف أيضا بالودائع تحت الطلب، نظرا إلى أن المودع يستطيع سحبها في أي وقت يشاء، وبدون أن يشعر البنك بذلك مسبقا، والبنوك لا تدفع أي فائدة على هذا النوع من الودائع.
- الودائع لأجل: وتكون هذه الودائع لمدة محددة ولا يستطيع العميل سحبها إلا بعد انتهاء المدة، ويقوم البنك بدفع فائدة عليها، ويتيح هذا النوع استخدام قيمته لتقديم قروض للعملاء.
- ودائع الادخارية (التوفير): وهي التي يفضلها صغار المدخرين، وتلجأ إليها البنوك التجارية لتشجيع ذوي الدخل المحدود، وهي من أحد الموارد البنوك التجارية.

2- الحسابات المدينة للبنوك الأخرى:

وتشمل على التزامات البنك تجاه البنوك الأخرى، وقد تكون للبنوك الأخرى حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار.

¹- رشاد العصار رياض الحلبي، مرجع سابق، ص 75.

²- بشير فريد، الأمين عبد الوهاب، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، مركز المعرفة، المنامة، 2008، ص 125.

3- القروض:

حيث تعتبر القروض أحد الموارد الغير الذاتية للبنوك التجارية، فإن البنوك إذا احتاجت إلى النقد فإنها تلجأ إلى:

- **الاقتراض من المصرف المركزي:** يلجأ المصرف التجاري إلى المصرف المركزي في حال تزايد طلبات الاقتراض عليه وفي حالات المواسم، لأن السيولة الموجودة في المصرف التجاري قد لا تستطيع تلبية طلبات الزبائن في المواسم مثل المواسم الزراعية في الصيف، أو مواسم الأعياد أو في نهاية السنة المالية وتسوية الحسابات للشركات وتسديد الديون، كما وأن المصرف المركزي نفسه قد يفضل زيادة السيولة في الاقتصاد كما سنرى عند دراسة السياسة النقدية لاحقاً، فإنه يخفض نسبة الخصم فتقوم المصارف التجارية بخصم أوراقها المالية والحصول على السيولة، ومن ثم زيادة حجم الإقراض.

- **الاقتراض من المصارف التجارية:** تجيز الأنظمة والقوانين للمصارف الاقتراض من بعضها البعض بهدف مواجهة التزاماتها قد يقوم المصرف بافتتاح حساب جاري أو لأجل أو وديعة بإخطار لدى مصارف أخرى بهدف التخلص من السيولة الفائضة من جهة واستثمار هذه السيولة لدى المصارف من جهة ثانية.

4- الأموال المجمدة:

يطلق بعض الكتاب الاقتصاديين على هذه الأموال أشباه النقد أو ودائع مجمدة وتكون هذه الأموال إما ودائع لتغطية عمليات مصرفية مثل المبالغ التي تدفع عند فتح الاعتماد المستندي للاستيراد أو المبالغ التي يدفعها الزبون تأميناً لاستعادة القطع الأجنبي أو تسوية حسابه مع البنوك الأجنبية، غن هذه الأموال تجمد لحين الوفاء بها وقد تكون الفترة ستة أشهر أو سنة أو أكثر ولا يترك المصرف هذه الأموال في الصندوق وإنما يقوم باستثمارها والحصول على عائد من خلال الاستثمار في حين لا يدفع للمودعين أي فائدة وعادة ما تكون مصدر ربح كبير للمصارف فكلما ازدادت الأموال المجمدة أو أشباه النقد كلما ازدادت أرباح المصرف التجاري.

المطلب الثاني: استخدامات البنك التجاري

تستثمر المصارف مواردها بأشكال وطرق متعددة تختلف من مصرف لآخر ومن دولة لأخرى الظروف الاقتصادية السائدة، وهيكل الودائع والأنظمة والقوانين تلعب دوراً هاماً في تحديد الطريقة المناسبة لاستثمار وتوظيف الموارد المصرفية، وعادة ما تلجأ المصارف في استثمار مواردها إلى التنوع، وتشمل أصول البنك ما يلي:

• **الأصول السائلة Cash Assets:** هي الأصول السائلة التي يحتفظ بها وتسمى في العرف المصرفي خط الدفاع الأول، وهي نسبة ضئيلة من الودائع قد لا تتجاوز في أحسن الأحوال 25% منها لأن زيادة طلبات السحب من الودائع في بعض الظروف قد توقع المصرف في الأزمة لذلك يتوجب على المصرف الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة لمواجهة مثل هذه الظروف كما يحق لكل مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة من القطع الأجنبي لمقابلة طلبات العملاء وتسديد المدفوعات الخارجية، أو لصرف الشيكات المسحوبة، وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء:

أ- **النقود بخزانة البنك:** وهي المبالغ التي يمتلكها البنك التجاري من أوراق نقدية محلية وأجنبية والتي يحتفظ بها البنك لمواجهة سحب الودائع أو لصرف الشيكات المسحوبة.

ب- **ودائع لدى البنك المركزي:** وهي الاحتياطات القانونية التي يجب على البنك التجاري الاحتفاظ بجزء من الودائع لدى البنك المركزي، ولا تحصل البنوك على أية فوائد مقابل هذه الاحتياطات، وتكون قيمة هذه الاحتياطات بنسبة محددة من الودائع حسب قانون كل دولة.

ج- **ودائع لدى البنوك التجارية والبنوك المراسلة:** قد تكون على شكل ودائع جارية أو ودائع لأجل أو ودائع بإشعار وتصل على فائدة مقابل هذه الودائع، أما الودائع لدى البنوك المراسلة فتكون بالعملات الأجنبية والغرض من هذه الودائع سداد قيمة الواردات أو صرف شيكات سياحية لعملاء البنك، ومقابلة طلبات التحويلات الخارجية.

• **موجودات عالية السيولة:**

ويكون الهدف الأساسي من الاحتفاظ بمثل هذا النوع من الموجودات هو تحقيق الأرباح، ويتم استخدامها أيضا لمواجهة طلبات الدائنين، فهي تعتبر خط الدفاع الثاني، لسهولة تحويلها إلى نقد بشكل سريع، وتنقسم إلى خمسة أنواع:¹

أ- **قروض قابلة للاستدعاء:** هذه القروض تكون قابلة للسداد خلال 24 ساعة، وهناك نوع آخر يتم سداده خلال سبعة أيام، وتكون الفائدة على هذا النوع من القروض منخفضة.

¹ - بشير فريد، مرجع سابق، ص 125.

ب- أذونات الخزينة: تقوم الحكومة عادة في حال كان هناك عجز في الموازنة وتحتاج إلى نقد في الأشهر الأولى من السنة قبل تحصيل الضرائب والرسوم بإصدار شهادات إيداع، ويكون المكتتب الأساسي في هذه الشهادات البنوك التجارية باعتبارها أحد أدوات الاستثمار القابلة للتسيير عند الحاجة.

ج- الأوراق التجارية: تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في خصم الأوراق التجارية لعملائه، حيث يقوم البنك بتسديد قيمة الورقة التجارية المقدمة له قبل تاريخ استحقاقها بأقل من القيمة الاسمية، والفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية يمثل عائد البنك، وتسمى بسعر الخصم، وتعتبر الأوراق التجارية من الاستثمارات الجيدة لأنها تجمع بين الربح والسيولة.

د- القروض والتسهيلات: أن أغلب موارد البنك تتجه نحو القروض، كما تعتبر القروض من أكثر أصول البنك تحقيقاً للأرباح، كما تعتمد ربحية البنك على حجم القرض ومدته ودرجة المخاطرة، فإن المخاطر ومدة القرض وحجمه تربطهم علاقة طردية، أي كلما ارتفع مبلغ القرض ومدته ارتفعت المخاطرة، لذلك تفضل البنوك القروض قصيرة الأجل.

ذ- الأوراق المالية: وتشمل الأوراق المالية الحكومة مثل السندات الحكومية وأذونات الخزينة وهي تخصم بشكل سلس وسهل لدى البنك المركزي، وتتباين المخاطر المرتبطة بالاستثمار بهذه الأوراق وفقاً للمركز المالي لمصدر هذه الأوراق، وآجال هذه الأوراق، وقابليتها للتسويق.

• الموجودات أقل سيولة:

إن الهدف الرئيسي من الاستثمار في مثل هذا النوع هو تحقيق الربح ومن ثم يأتي هدف السيولة، ومن أهم أقسام هذه الموجودات القروض طويلة الأجل وخصوصاً للقطاع الصناعي والخدمي، والأوراق المالية لأجل، بالإضافة للاستثمار في السندات الحكومية طويلة الأجل، حيث أصبح هذا النوع من السندات يتميز بسيولة عالية في الدول النامية، نظراً لاستعداد البنوك المركزية لشراء هذه السندات أو خصمها لتأمين البنوك بالسيولة اللازمة.¹

• الأصول الأخرى:

وتشمل مجموعة متنوعة من الحقوق لصالح المصرف ولكنها لم ترد في البنود السابقة، وهي تمثل أصولاً للمصرف ومن أهمها:

¹ - رشاد العصار رياض الحلبي، مرجع سابق، ص 78.

- الأراضي والمباني التي يمتلكها المصرف.
- الشيكات والذمم التي استحققت للمصرف ولم تحصل فعلا.
- الأراضي التي انتقلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون الغير لأن الأنظمة لا تسمح للمصارف المتأخرة بالأراضي والأبنية أو العقارات.
- النفقات التي قام المصرف بدفعها مقدما قبل أن تستحق مثل الإيجارات المقدمة أو الأقساط المقدمة.
- إن هذه الأشكال من الأصول لا تمثل استثمارات للمصرف بقدر ما تمثل حقوقا للمصرف أو إن صح التعبير أصولا متنوعة للمصرف.

المطلب الثالث: تقييم ربحية البنك التجاري

لغرض قياس ربحية البنك التجاري وتقييمها تتاح أمام الإدارة المصرفية مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية تعوض المخاطرة، أو انها تضمن تعظيم الثروة أو تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد أو أكثر هذه المؤشرات شيوعا في تحليل الأداء المصرفي ما يلي:¹

1. معدل العائد على حق الملكية.
2. معدل العائد على الموجودات.
3. نسبة هامش الربح.
4. معدل منفعة الموجودات.

● معدل العائد على حق الملكية:

هو من المؤشرات المالية المهمة في تقييم الربحية ويقاس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في استغلال أموال المصرف المملوكة وقدرة هذه الأموال على توليد الربح.

● معدل العائد على الموجودات (معدل العائد على الاستثمار):

من أكثر المؤشرات في تقييم ربحية المصارف، هو معدل العائد على الموجودات أو معدل العائد على الاستثمار.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف " استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق، 2000، ص 56.

● نسبة الهامش الربح:

تعكس هذه النسبة فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها والمنطق أنه كلما زادت نسبة الهامش تحسن الأداء التشغيلي لإدارة المصرف والعكس صحيح.

● منفعة الموجودات:

يتمثل مفهوم منفعة الموجودات مع معدل دوران الموجودات في منشآت الأعمال الأخرى، ويفيد حساب منفعة الموجودات في تقييم أداء المصرف من ناحية الربحية.

خلاصة الفصل:

إن البنوك التجارية عامة وعلى اختلاف أنواعها ظلت تمارس دورها أو وظيفتها الرئيسية المتمثلة في الوساطة بين طائفتين من الأشخاص: المقرضين والمقترضين، حيث يمكن اعتبارها كمنشأة تنص عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور ومنشأة الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، ولكن يبقى دورها في منح الائتمان مقيد بالسياسة النقدية التي يفرضها البنك المركزي حيث يمكن لهذا الأخير إذا أراد تحقيق سياسة انكماشية أن يقوم برفع معدل الاحتياطي الإجمالي (نسبة السيولة التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي) مما يترتب عليه تقلص السيولة النقدية المتاحة للإقراض لدى البنوك التجارية.

الفصل الثاني: الإطار النظري حول التكنولوجيا المالية

تمهيد:

تعد التكنولوجيا المالية من أهم أشكال الابتكار المالي في السنوات الأخيرة حيث أحدثت نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المصرفية، وأصبحت منافسا قويا للمؤسسات المالية التقليدية، وذلك بتوفيرها الحزمة من المنتجات المالية التي تساهم في تطوير الخدمات المصرفية، وتنظيمها في مجال المدفوعات والتحويلات المالية والإقراض والتأمين والادخار وغيرها.

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تلعب دورا أساسيا في دعم التنمية الاقتصادية وقد شهد تغيرات وتطورات عديدة في السنوات الأخيرة، وأصبح يواجه العديد من التحديات من بينها اشتداد المنافسة فأصبح يسعى كل مصرف التفوق والتميز عن الآخر، بذلك عمدت مختلف البنوك إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة وأنظمة التمويل عبر الانترنت، والصراف الآلي وبطاقات التوفير الالكترونية وغيرها، حتى أصبح البعض يطلق على العمل المصرفي الصناعة المصرفية، ومن أجل تحقيق الكفاءة والفعالية للعمليات والأنشطة التي تقوم بها البنوك، فقد وجهت نصب اهتمامها نحو تحقيق الجودة في خدماتها والعمل على تحسينها بمختلف الطرق والأساليب المساعدة في ذلك، وعليه تم تقسيم الفصل الثاني إلى المبحثين:

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: أساسيات التكنولوجيا المالية

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة في مجال القطاع المالي والمصرفي، والتي سهلت كل المعاملات المالية وذلك بتقديم مجموعة واسعة من الخدمات.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التكنولوجيا المالية

1- نشأة التكنولوجيا المالية:

ظهر مفهوم التكنولوجيا المالية (Fintech) بعد ثورة الانترنت والهواتف الذكية مما جعل من الضرورة وجود بعض التسهيلات لأني أعمال تجارية، وأصبحت التكنولوجيا المالية متداولة بشكل كبير في الكثير من المعاملات مثل الشركات وعملائها ورجال الأعمال وكذلك البنوك وغيرها، وشهدت السنوات الأخيرة بزيادة العالم التعاملات التكنولوجية المالية .

وقد ساهم في نشأتها الحاجة لحل المشكلات المالية للأفراد والشركات حيث تستخدم التكنولوجيا في تحسين الأنشطة في مجال التمويل المالي وتحسين الخدمات المالية الخاصة بالبنوك، ليتمكن العميل من الحراك معاملات عبر الإنترنت من خلال أي جهاز سواء كان من الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي وتوفر الأدوات حديثة للاستثمار المالي عبر الإنترنت وكل الأنشطة التي تهدف إلى توفير الوقت والجهد وأصبحت الآن تستخدم إلى العمليات التأمين والتجارة والتداول ومنع الغش.¹

• مراحل تطور التكنولوجيا المالية:²

مر تطور التكنولوجيا الثانية بثلاث مراحل بوضعها فيما يلي:

المرحلة من 1886-1967:

تزامنت هذه الفترة مع العولمة المالية، حيث بدأت التكنولوجيا المالية بظهور التعريف والسكك الحديدية التي سمحت لأول مرة ينقل سريع للمعلومات المالية عبر الحدود، إضافة إلى إنشاء أول كابل أطلسي والفدواير Fedwire عام 1918 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل فدواير والذي يعتبر أول نظام إلكتروني التحويل الأموال لتأتي بعدها في عام 1950 بطاقات الائتمان التحقيق على النقود من قبل داينرز كلوب.

1 - خالد ببلوطة، رمضان براغثة، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير وإدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022، ص3.

2 - خالد ببلوطة، رمضان براغثة، مرجع نفسه، ص4.

المرحلة من 1967-2008:

في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمنة عليها بين عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية حيث تمثل هذه الفترة التحول من التناظرية إلى الرقمية ولقد تم فيها إطلاق أول حاسبة محمولة وأول جهاز صرف آلي في تيبته من قبل باركليز Barclays عام 1967، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء بورصة ناسداك NASDAQ، أول بورصة رقمية في العالم والتي تعتبر بداية لكيفية عمل الأسواق المالية، وعام 1973 تم تأسيس SWIFT الجمعية اتصالات المالية بين البنوك في جميع أنحاء العالم، ولازالت تعتبر من الاتصالات الأكثر استخداما ما بين المؤسسات مالية كما يسهل حجم المدفوعات عبر الحدود، في حين الثمانيات القرن العشرين ظهور أجهزة الكمبيوتر في العالم، حيث تم تقديم عدم الخدمات المصرفية عن الإنترنت إلى العالم والتي ازدهرت في التسعينات من خلال نماذج أعمال الانترنت والتجارة الالكترونية وقد أحدثت الخدمات المصرفية عبر الانترنت والتجارة الالكترونية وقد أحدثت الخدمات المصرفية عبر الانترنت تحولات كبيرة في كيفية فهم الناس للمال وعلاقتهم بالمؤسسات المالية وانتهى هذا العصر بالأزمة المالية 2008.

المرحلة من 2008 - إلى يومنا هذا:

ما بعد الازمة المالية 2008 أصبح عصر الشركات الناشئة، مع وود دافع الابتكار بين المستثمرين والمستهلكين الذين يقودون موجة من المنتجات والخدمات الجديدة، حتى البنوك الراسخة بدأت في التصرف وتصنيف نفسها كشركات ناشئة، تم فتح تقنيات جديدة لتسهيل إنشاء منتجات مصرفية رقمية باستخدام الخدمات المصرفية المفتوحة والتي تتيح لشركات الطرف الثالث الوصول للبيانات المالية. ومن أبرز العوامل التي ساهمت في احتضان وتطور التكنولوجيا المالية في العالم نذكر ما يلي:¹

- **التطور التكنولوجي:** حيث تتمتع التكنولوجيا المالية التي ليس لها أي قيود من الاستفادة من الفرص الناشئة في ظل التطور التكنولوجي، وكونها وتيرة سريعة لتطورات التقنية، مثل إمكانات الجديدة للهاتف المحمول وعبر الانترنت.
- **التوافر التمويلي:** سهولة الوصول إلى التمويل ورأس المال يمكن أصحاب المشاريع والمؤسسين من بدأ مشاريع جديدة، والابتكار في منتجات جديدة ونماذج الأعمال كما يتوفر التمويل بأشكال مختلفة لدعم التكنولوجيا

¹ - وهيبية عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب، المركز الجامعي تمارست، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 38، الجزائر، 2019، ص 355 ص 356.

المالية في مراحل مختلفة من النمو، وقد بلغت قيمة رأس المال المخاطر في شركة التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي 13.6 مليار دولار سنة 2016.

- **تغيير توقعات العملاء:** دعا الدعم المتزايد من تغيير توقعات العملاء طلباتهم على الخدمات الرقمية إلى حلول مبتكرة من طرف العاملين التقليديين، تغيير توقعات العملاء مع تزايد طلب وخدمة أفضل مستوحاة من واجهات من رقمية تقدمها شركات التكنولوجيا، حيث 63.1% من المستهلكين في جميع أنحاء العالم قد بدأوا في استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.
- **الدعم التنظيمي:** قد يقلل الدعم المقدم من طرف الحكومات والجهات التنظيمية من الحواجز التي تحول دون الدخول للخدمات المالية، وقد بدأت بعض الحكومات تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية، كما تعمل الهيئات التنظيمية على الترويج لسياسات جديدة.

2- مفهوم التكنولوجيا المالية:

- تعد التكنولوجيا المالية (FinTech Technologie Finacial) من المفاهيم التي لاقت اهتماماً بحثياً إلا أنها كمفهوم لا يمكن تشخيص أين تتمحور مفهوم التكنولوجيا المالية (Fintech) حول صناعة الخدمات التي تتمتع بالابتكارات المعاصرة فالتكنولوجيا المالية هي التكنولوجيا التي ولدت نتيجة التقدم التكنولوجي الرقمي وبشكل ابتكاري لحكم استعمال نظم معلوماتية ذكية فهي الخدمات التي أضحت نتيجة التطورات التكنولوجية وما آلت إليه السنة الخارجية من تحولات ومنها جائحة كوفيد 19 التي أقتت بظلالها على العالم بأسره وعلى جميع القطاعات وبالأخص القطاع المصرفي، الذي تحولت عملياته وأنشطته المالية إلى الأسلوب الرقمي، فهي الخدمات المالية الرقمية التي تقدم للزبائن وأن استخدام التكنولوجيا المالية في قطاع مهم وهو القطاع المالي يتضمن خدمات عدة من أبرزها الاقتراض والتخطيط المالي وإدارة الموارد البشرية، فضلاً عن الخدمات الروتينية المصرفية.¹
- عرف المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين التكنولوجيا المالية (FinTech) هو قطاع يتكون من شركات تستخدم التكنولوجيا في تطوير وتوزيع الخدمات المالية بفعالية.²

¹ - ابتهاج إسماعيل يعقوب، فيحاء عبد الله يعقوب، زينب جمعه مطر، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد الكوفيد 19، دراسة استطلاعية، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFA) المؤتمر العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع، الريادة والإبداع في بناء السياسات المالية والمحاسبية في الوحدات الاقتصادية، ص 61 ص 62.

² - بن موسى اممر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية، دراسة تجريبية الامارات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، ص 185.

- عرف المجلس الاستقرار المالي (Financial stability board) التكنولوجيا المالية بأنها: ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو منتجات جديدة، لها أثر مادي وملمس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية.¹
 - وكما تعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: " أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية.²
- ومنه نستخلص من خلال التعاريف السابقة ان التكنولوجيا المالية هي مجال جديد في الإدارة المالية وتستخدم التكنولوجيا أفكار ابتكارية وإبداعية لتحسين عمليات الدفع من خلال اقتراح حلول تكنولوجيا وفقا لظروف العمل المختلفة مثل: استخدام الهواتف الذكية في الخدمات المصرفية خدمات الاستثمار عبر الهاتف المحمول العملات الرقمية المشفرة التي هدفها ان الخدمة المالية تكون في متناول الزبون.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التكنولوجيا المالية

1- أهمية التكنولوجيا المالية:

- تكتسب التكنولوجيا المالية أهمية كبيرة في الوقت الراهن وخاصة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما توفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة، كإخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات وتيسير الخدمات، ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع، وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد ومن بين أهم فوائد التكنولوجيا المالية ما يلي:³
- تعزيز الإبداع والابتكار في القطاع المالي وتنمية المعاملات الاقتصادية.
 - رقمنة القطاع المائي وتحقيق المصدقية والشفافية.
 - تعزيز الرغبة للتعاملات وكسب الزبائن وتوسيع شريحة القطاع المالي.

¹ - ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة لإدارة الدراسات والبحوث، 09/04/2018 ص 01.

² - سعيد حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 727.

³ - عبد الغاني مولودي، فتحة علالي، الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 03، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 15.

- تسهيل إتاحة مصادر التمويل لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- استخدام التكنولوجيا المالية يضمن الامتثال للوائح التنظيمية والحد من المخاطر وتحقيق الاستقرار المالي.

2- أهداف التكنولوجيا المالية:

- تسعى التكنولوجيا إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:¹
- **كلفة أقل:** تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي للوصول يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية والخاصة بالشركات والأفراد غير المخدومين مصرفياً.
- **خصوصية أكثر:** إذ إن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفق الرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن حاجات المصارف الأخرى ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال عدد من القنوات.
- **سرعة:** منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز الإجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.
- **الانتشار:** منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية ممكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة.
- **المقارنة:** إذ إن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية الأسعار.

المطلب الثالث: خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:²

- **الوصول لكل المستخدمين:** تستهدف شركات التكنولوجيا المالية كل الطبقات والفئات، وتقو. بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات، أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** توفر شركات التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة مدفوع مقابل السمع والخدمات.

1- عبد الغاني مولودي، فتيحة علائي، مرجع سبق ذكره، ص 17

2- أحسن سعيد، عماد بركان، سارة بن مالك، تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية-التجربة المصرية نموذجاً-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 457.

- **تصميم محوره العميل:** تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة وسهلة.
- **السرعة:** تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة الخوارزميات.
- **سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة:** تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تلمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

المبحث الثاني: أساسيات التكنولوجيا المالية

أدى التقدم التكنولوجي والابتكارات الناتج عنه إلى تغير جذري في طريقة التي تدير بها مؤسسات أعمالها وتقديم بها خدماتها.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية

لقد جاءت التكنولوجيا المالية لتحويل سوق الخدمات المالية، وتعاملت مع مجموعة واسعة من الخدمات يمكن إنجازها في العناصر التالية:¹

1- خدمات الدفع:

تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة التي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

- الدفع عبر الهاتف النقال.
- التحويلات المالية إلى خارج تكون بأقل تكلفة (تنشئة تكاليف تبادل).
- تبادل العملات بدون تكلفة.
- إدارة تدفقات الدفع المتاحة لتجارة الالكترونية، وتشمل عمليات الدفع عبر الانترنت والتي تشمل على وسائل الدفع المبتكر.
- تبسيط الدفع بين الأفراد.

2- خدمات المصرفية الموجهة للأفراد:

وتشمل الخدمات المالية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة بتكاليف منخفضة وتشمل أيضا حلول تسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

3- الاستثمار والتمويل:

تقوم التكنولوجيا المالية بـ:

- استقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم البساطة في العروض الممنوحة.
- توفير منصات التمويل جماعي لشركات سواء في شكل قروض أو استثمارا في رأس المال.
- تقديم الاستشارة عبر الانترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخرتهم، تحليل مخاطر وتقديم للعميل مقترحات في الاستثمارات المالية.

¹ - سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية، صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة أفاق عملية، مجلد 11، العدد 03، 2019، ص 729.

4- خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات:

وهي تقديم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوطنية لزبون الملائمة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن وذلك من خلال الكشف مبكر لأي احتيال في السلوك متعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي لهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم التكنولوجيا المالية أيضا بتحليل مخاطر وتقديم أدوات تساعد في اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية وتسهيل إعداد تقارير التنظيمية.

5- الخدمات الموجهة للبنوك والشركات:

تقديم التكنولوجيا المالية العديد من حلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية السلوكيات التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا بما يتعلق بتسجيل المعاملات.¹

المطلب الثاني: أهم التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية

إن التطور الذي شهدته التكنولوجيا المالية أسفر عنه تقنيات جديدة، نذكر منها:²

1. سلسلة الكتلة أو Block Chain:

هو أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى آخر في الوقت نفسه دون الحاجة إلى الوسيط، مع تحقيق درجة عالية من الأمان بعملية التحويل لمواجهة محاولات الغش والتلاعب، ويشترك في هذا السجل جميع افراد حول العالم، أو يمكن اعتبار البلوك شين حاليا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد، وقد تم استخدام هذا النظام لأول مرة عام 2008، من ضمن تطبيقاتها غير محدودة التي يمكن استخدامها في العملات الرقمية المشفرة.

2. العملات المشفرة:

من خلال الفصول في أدوات وآليات النظام المالي بشكله التقليدي فضلا عن التحول التدريجي من النظام الاقتصادي التقليدي إلى النظام الاقتصادي الرقمي، ونمو التجارة الالكترونية، خاصة عقب الأزمة المالية 2008 التي أبرزت عن فئة خصبة لظهور نوع جديد من العملات فطرح " البيتكوين".

1 - سعيدة حرفوش، مرجع سابق، ص 730.

2 - إيهاب خليفة، البلوك شين " الثروة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 03، أبوظبي الإمارات، 2018، ص 02.

3. التكنولوجيا التنظيمية:

هي تقنيات تساعد الشركات العملة على الالتزام بقواعد الأمثال المالي، وإحدى الأولويات الرئيسية تكنولوجيا التنظيمية هي آلية ورقمية قواعد مكافحة غسيل الأموال التي تهدف إلى تقليل الدخل متحصل عليه بطريقة غير شرعية وعمل الأموال التي تهدف إلى تقليل الدخل متحصل عليه بطريقة غير شرعية وعمل تعرف عمالك الذي يحدد ويتحقق من عملاء مؤسسات المالية لمنع الاحتيال.

4. الابتكار المدمر:

كلما غيرت التقنيات الجديدة بطريقة التي تعمل بها الأسواق على الرغم من أنه ليس مصطلحا حصريا إلا أنه غالبا ما يستخدم الوطن الإحداث في الخدمات المالية، حيث تدفع التطورات التقنية لمؤسسات المالية لإعادة التفكير في نهجها تجاه هذه الصناعة ويمكن لشركات الخدمات المالية التي تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية أن تفسد نفسها في بعض الأحيان.

5. تكنولوجيا التأمين:

هي مجموعة فرعية من التكنولوجيا المالية التي ترتبط باستخدام التكنولوجيا لتبسيط وتحسين كفاءة صناعة التأمين ووجود تفرز عن طريق التشاور مع شركة عملائه وهيئة صناعة للتأسيس الغير هادئة لريخ يناير 2017، وشركة التأمين التقليدية التي تواجه ضغوطات تنافسية متزايدة بين ظهور عدد من الشركات الناشئة العاملة في مجال تأمين.

6. عروض العملة الأولى:

هو مقياس تمويل جماعي لشركات الناشئة التي تستخدم البلوكشين وتنطوي على بيع عملات رقمية في بداية مقابل النقد.

7. المعاملات المصرفية المفتوحة:

تشير معاملات معرفية مفتوحة إلى فكرة ناشئة في الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، والتي تنص على أن البنوك يجب أن تسمح لشركات طرف ثالث ببناء تطبيقات وخدمات باستخدام بيانات البنك، وهو يشمل استخدام واجهات برمجة التطبيقات برموز تسمح لبرنامج مالية مختلفة بالاتصال ببعضها البعض لإنشاء شبكة متصلة من مؤسسات المالية ومقدمي الأطراف الثلاثة.¹

¹ - مصباح أبو كرش، عصر تكنولوجيا جديدة الفينيك، مجلة الدراسات المالية والمعرفية، العدد 01، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية، 2017، ص 10.

8. العقود الذكية:

هي برامج الكمبيوتر التي تتخذ العقود تلقائيا بين مستثمرين وبائعين، غالبا ما تكون العقود الذكية قائمة على أساس البلوكشين، ويمكن أن توفر الكثير من الوقت وتكاليف التي تنطوي عليها معاملات التي عادة ما تتطلب أن يقوم الإنسان بتنفيذها في الأثير يوم على سبيل المثال، يتم التعامل مع العقود على أنها نصوص غير مخزنة في شبكة البلوكشين لتنفيذ لاحق.

9. المسرعات:

ومعروفة أيضا باسم " مسرعات البذور " هي البرنامج يتم اعتمادها من قبل مؤسسات المالية لتوجيه العمل مع الشركات الناشئة في التكنولوجيا يمكن أن تكون مسرعات إما ممولة بشكل خاص أو عام مع العديد من البرامج التي تديرها البنوك الكبرى.¹

المطلب الثالث: مخاطر التكنولوجيا المالية

• مخاطر التكنولوجيا المالية

تعتبر التكنولوجيا المالية صناعة تقنية حديثة لها تأثير في القطاع المالي والمصرفي وذلك باستخدام التقنيات الحديثة في مواجهة الأساليب التقليدية التي أقل ربحية او شركات التكنولوجيا المالية تتحدى شركات التقليدية حيث مدى مجلس لاستقرار مالي أبرز عشر قضايا التي تستحق عناية المنظمين والمشرفين وهي:²

1. إدارة المخاطر التشغيلية: من جانب مقدمي الخدمات من الأطراف الثلاثة إلى مؤسسات المالية التي قد

تحتاج إلى التعزيز ولاسيما المؤسسات المالية التي يوجد فيها الاعتماد على مقدمي خدمات المالية الأطراف الثلاثة.

2. التحقيق: من مخاطر الأنترنت، التقارير الأخيرة أكد أن الهجمات الإلكترونية كبيرة جدا وناجحة مما

سبب القلق ويوصي التقرير بذل المزيد من الجهود على وضع خطط الطوارئ الهجمات الإلكترونية وتبادل المعلومات والرصد مع التركيز على الإدماج الأمني تصميم تقنيات المعلومات.

3. رصد المخاطر المالية الكلية: المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تقنيات الدورة الاقتصادية والتحيز المعدي

لتقديم التقديرات درجة الجدارة من خلال عدد المصادر بما في ذلك زيادة التركيز في قطاعات السوق وإذا

1 - مصباح أبو كرش، مرجع سابق، ص 11.

2 - مصباح أبو كرش، مرجع نفسه، ص 12.

"الفينتيك" تدفق التمويل على منصات الإقراض أصبحت كبيرة وغير مستقرة ويشير التقرير إلى أن البيانات متوفرة عن هذا مخاطر محدودة جدا.

4. **المسائل القانونية:** غير الحدود والترتيبات التنظيمية، الابتكارات في مجال الإقراض وتوافق الأطر القانوني الوطني، ولا زالت صلاحيات الثانوية وإنقاذ العقود الذكية وغير عن التطبيقات الموزعة التكنولوجيا غير المؤكدة.

5. **كشف أطر وتحليلات البيانات الكبيرة:** استخدام الخوارزميات في مجال أخرى مثل التجارة في الأوراق المالية تعطي المنطقة غموضا فلبعض النماذج وتحليلات تجعل من الصعب على السلطات تقديم مدى متانة النماذج أو المخاطر غير المتوقعة في السوق الجديدة إذا كان المشاركون في السوق تسيطر تماما أنظمتها.

6. **تقسيم المحيط التنظيمي وتحديثه:** في الوقت مناسب وينبغي للمنظمين وجود رشاقة في الاستجابة لتغيرات السريعة في فضاء الفينتيك باستعراض تنظيمي محيط بانتظام.

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

جاءت الشركات المالية في شكل شركات ناشئة لمنافسة وتحدي الشركات التقليدية التي تعتمد في تعاملاتها على الوسائل التقليدية عكس الشركات الناشئة التي تعتمد على البرمجيات والتكنولوجيا في سبيل تقديم خدمات مالية بأقل تكلفة وأفضل جودة لكافة الأفراد.

المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية

• تعريف شركات التكنولوجيا المالية :

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية أحد أهم الأطراف المؤثرة والمتأثرة بالوضع القائم، حيث بدأت هذه الشركات في ظهور سنة 2010 ويمكن أن نعرف شركات التكنولوجيا المالية على أنها: "شركات ناشئة، والشركات الناشئة هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبرى في الأسواق القائمة وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة، تعد بتحسين الخدمات المصرفية لأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائم".

إن مصطلح شركات التكنولوجيا المالية يشير إلى كل مؤسسة تقترح على عملائها حلولاً تكنولوجية مبدعة وابتكارية فهي عبارة عن شركات ناشئة تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الأعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية.¹

شركات التكنولوجيا المالية: "شركات تعتمد على التكنولوجيات جاءت بهدف تطوير الخدمات المصرفية والمالية ويمكن تعريفها على أنها شركات ناشئة وضعت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي إدارة الثروة، إدارة المخاطر وحتى التأمين".²

ويمكن أن نعرف شركات التكنولوجيا المالية على أنها: "مؤسسات ناشئة تسعى إلى إيجاد حلول وابتكارات مالية جديدة تسمح بالانتقال من الطرق التقليدية إلى الطرق والخدمات المالية الحديثة".

1 - أحمد بركات، سعدية بلقاسم، ثورة التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الوطني العلمي حول الصناعة التكنولوجية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، 2019، ص 5.

2 - عمابرية بختي، غنية مجاني، دور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، مجلة يحي المدبر، المجلد 07، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 102.

المطلب الثاني: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية وأنواعها

أولاً: الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:¹

■ الوصول لكل المستخدمين:

في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته أصول كبيرة أو حصوله على خل ضخم بصفة ودية، مما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشركات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.

■ المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:

لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً عدة للدفع مقابل سلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.

■ تصميم محور العميل:

تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة.

■ السرعة:

تسمح التحليلات القوية في شركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضع دقائق مستفيدة من بيانات ضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة .

■ سياسة البيانات أولاً/الهواتف المحمولة أولاً:

تستطيع هذه السياسة تحسن المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة هلم وال شك أن التحليلات القوية تسمح أصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

¹ - عميارية بختي، غنية مجاني، مرجع سابق، ص 103.

ثانياً: أنواع شركات التكنولوجيا المالية

تأخذ شركات التكنولوجيا المالية ثلاثة أنواع يمكن إبرازها فيما يلي:¹

■ الشركات التمكينية التي توفر الدعم التكنولوجي:

وهي شركات التكنولوجيا المالية التي توفر العروض القائمة على التكنولوجيا إلى الشركات التقليدية أو غيرها، مثل الشركات التي توفر خدمات استخراج البيانات .

■ الشركات التي تقدم خدمات العملاء:

وهي الشركات المالية التي تقدم خدمات مالية للعملاء أو المساعدة في توزيع عروض الخدمات المالية مثل: بنوك جديدة أو بنوك ناشئة، Challenger Banks or Banks-Neo

■ الشركات التي تقدم خدمات القيمة المضافة:

الشركات التي تقدم خدمات القيمة المضافة للعملاء مثل: مقارنة المنتجات المالية، على سبيل المثال: الأنترنت لمقارنة منتجات التأمين.

المطلب الثالث: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية

أولاً: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية في عملها مجموعة من النقاط يمكن حصرها فيما يلي:

- استخدام تكنولوجيا مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر، أو لوحة رقمية مرتبطة بالإنترنت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديمي للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية وأقل تكلفة.
- تطور سلوك الزبائن (هواتف نقالة موصولة وعالمة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية).
- إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة.
- إيجاد شراكة وعالقة جيدة مع البنوك.
- ابتكارات جديدة في جمال الخدمات المالية والمصرفية.

¹- world fintch report, linked Capgemini in collaboration with Efma, Fintechs are Redefining the Financial services Customer journey, 2018, p16.

ثانياً: أبرز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

ومن أبرز الشركات الرائدة عالمياً في مجال التكنولوجيا المالية نجد:¹

1. شركة **Sofi**: تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2011، وهي إحدى الشركات التي تقدم مجموعة من خدمات القروض وإدارة الثروات، وتتوجه على وجه التحديد في تقديم خدماتها للمهنيين الشباب بهدف مساعدتهم على الادخار والإنفاق والاقتراض والاستثمار .
2. شركة **Robin Hood**: تأسست هذه الشركة سنة 2013، يقع مقرها الرئيسي في كاليفورنيا تعتبر إحدى شركات الوساطة في الأوراق المالية حيث تقدم استثمار دون أي عمولة، كما تعمل من خلال موقع ويب وتطبيق هاتف جوال.
3. شركة **Klarna**: تأسست هذه الشركة في السويد سنة 2005، تعتبر هذه الشركة منصة توفر حلول الدفع للتجارة الإلكترونية، بصفتها بنكا للتجار والمتسوقين.
4. شركة **Stripe**: تأسست هذه الشركة في الولايات المتحدة سنة 2010، مجال عملها التمويل ومعالجة المدفوعات، تمثل الشركة نظام معالجة الدفع عبر الإنترنت .
5. شركة **Avant**: تأسست هذه الشركة سنة 2012، يقع مقرها الرئيسي في شيكاغو، وهي إحدى الشركات المتخصصة في تقديم القروض الشخصية بالاعتماد على البيانات الضخمة وخوارزميات التعليم الآلي، حيث توفر سوق للخدمات المالية قائم على نهج مخصص ومبسط للائتمان، مما يسمح لمستخدميه بإيجاد حلول لتوحيد ديونهم ودفع نفقاتهم.

¹ - أفضل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، تاريخ الاطلاع 2024/03/15، على الرابط: <https://tjjaratuna.com>

خلاصة الفصل:

التكنولوجيا المالية هي قطاع حديث النشأة، من شأنه أن يوفر كل أنواع الخدمات المالية التقليدية لكن بأسلوب مغاير وأكثر سرعة ودقة، كما يمكن أن نقول على أنها استخدام التقنيات مثل: البلوك شين والبيانات الضخمة وغيرها، لتقديم خدمات مالية للمستهلكين من خلال القنوات الإلكترونية (منصات، تطبيقات) بطريقة أسرع ومنخفضة التكلفة وأكثر كفاءة وأمان.

**الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني
الجزائري BNA - وكالة الطارف-**

المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني BNA

يعد البنك الوطني الجزائري من البنوك الرائدة على مستوى الوطني فهو يحتل موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائر وذلك بما يشهده من تحولات هيكلية وتطورات في أعماله ونشاطاته إلى قيامه بإدخال تحسينات جوهرية على خدماته التي يقدمها.

المطلب الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال مما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

أولا: تعريف البنك الوطني ونشأته

1- تعريف البنك الوطني الجزائري:

أول بنك تجاري وطني، أنشأ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، حيث مارس كانت نشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في لتمويل الزراعي.

2- نشأة البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178- بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسيير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري في عام 1982 تم إعادة هيكلية البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص، بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

في سنة 1988 صدر قانون 01-88 المتضمن توجيه مؤسسات أن نحو تعميم الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني ومنه:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع موارد من خلالها.
- حرية المؤسسات في التوطن لدى البنوك.
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل مؤسسات 14 أفريقيا 1990 صدر قانون 1090 المتعلق بالنقد والغرض سمح بصياغة جدريية النظام البنكي بتوافق مع التوجيهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكام أساسية من بينها انتقاد مؤسسات العمومية من التسيير موجه إلى التسيير الذاتي على قرار البنوك أخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتياده كأنه العليات متصلة بالاستلام أموال الناس عمليات القروض، وضع وسائل الدفع وتسييرها حتى تعرف الزبائن.

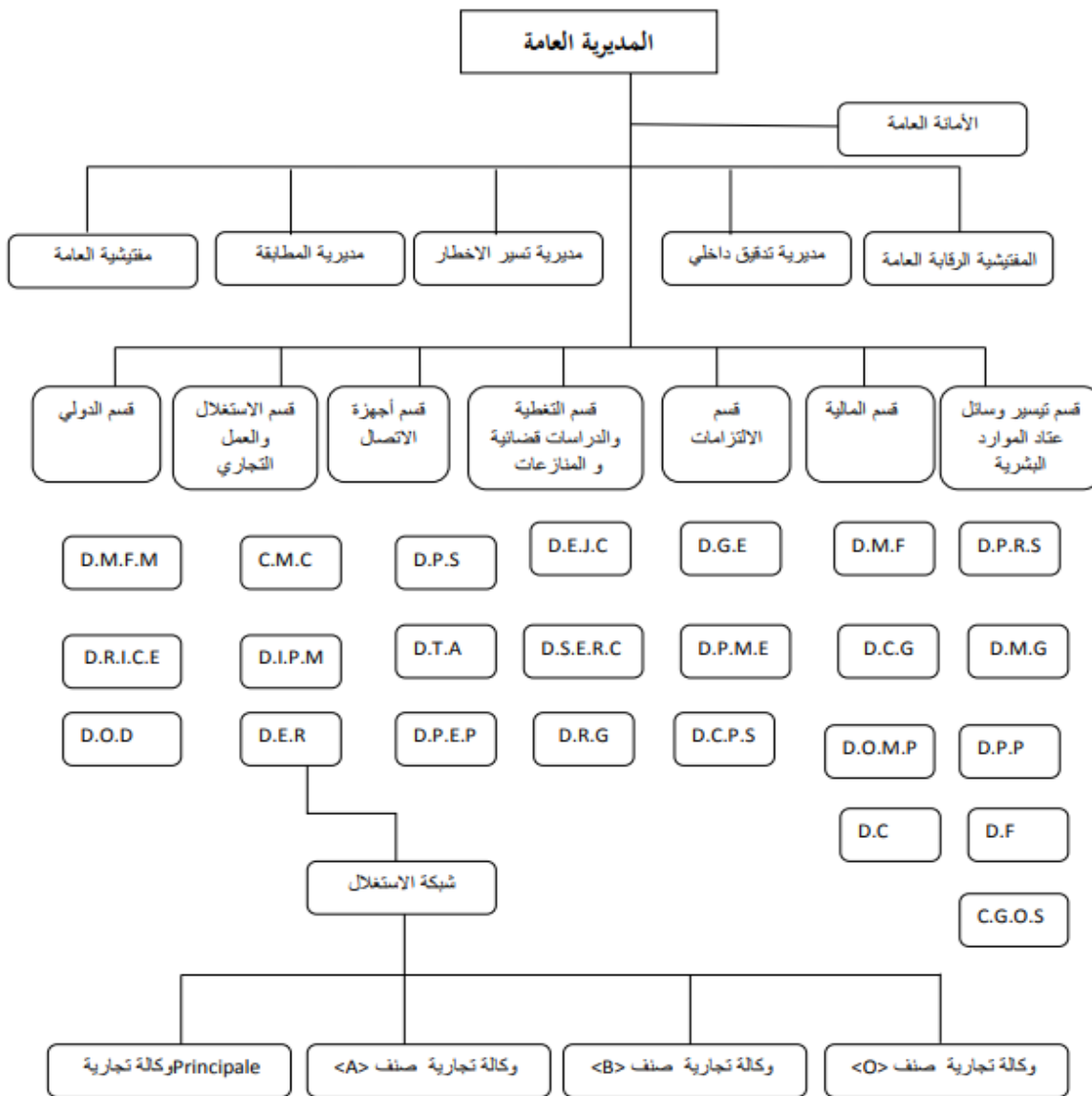
في شهر 5 سبتمبر 1995 كان البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على الاعتماد بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ جوان 2009.

تم رفع رأس البنك الوطني الجزائري من 14500 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري. في شهر جوان تم رفع رأس البنك الوطني الجزائري من 1600 مليار جزائري.

ثانيا: الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري BNA ووظائفه

1. الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري

الشكل 02: هيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري BNA



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك.

الهيكل التابعة للقسم الدولي:

- الهيكل الملحقة بقسم الالتزامات.
- مديرية التحركات المالية مع الخرج D MFE.
- مديرية التحركات الدولية التجارة الخارجية DRICE.
- مديرية العمليات المستندية DOC.
- الهيكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري:
- مديرية تأطير الشبكات مديرية تأطير الشبكات DDER.
- مديرية التسويق والاتصال DMC.
- مديرية الإنتاج والخدمات DIPM.
- الهيكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام الآلي:
- مديرية تطوير الدراسات والمشاريع DDEP.
- مديرية التكنولوجيا والهندسة DTDA.
- مديرية الإنتاج والخدمات DPS.
- الهيكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والنزاعات:
- مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض DSERC.
- مديرية الدراسات القانونية والنزاعات DEJC.
- مديرية المؤسسات الكبرى DGE.
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة DPME.
- مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة DCPS.
- الهيكل الملحقة بقسم المالية:
- المحاسبة DC.
- مديرية تنظيم المناهج والإدارات DOMP.
- مديرية مراقبة التسيير DCG.
- مديرية السوق المالي DMF.

- الهياكل الملحقة بقسم تسيير العتاد والموارد البشرية:
 - مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية DPRS.
 - مديرية الوسائل العامة DMG.
 - مديرية التكوين DF.
 - مديرية تحصيل الضمانات DRG.
- 2. وظائف البنك الوطني:**

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعية التجاري والعام ويقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك وعموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي:

- تمويل التجارة الخارجية.
- تسليم وتحويل القيم المنقولة أو رهنها.
- تقديم خدمات مالية للأفراد ومؤسسات.
- منح قروض طويلة وقصيرة ومتوسطة الأجل.
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والغرض في إطار تشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة.
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع والاكتتاب في سندات العامة والأسهم.
- قيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات وتحويلات.

المطلب الثاني: تعريف للبنك الوطني الجزائري وكالة الطارف

أولا: تعريف وكالة الطارف ووظائفها

تعتبر وكالة الطارف وكالة رئيسية نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، حيث تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، يقع مقر الوكالة القطعة رقم 09، الطارف، الجزائر، تضم حوالي 25 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب إحصاءاتهم موزعون كما يلي:

الجدول رقم 01: توزيع موظفي وكالة الطارف

Directeur	01	المدير
Directeur adjoint	01	المدير المساعد
Chefs de service	04	رؤساء المصلحة
Chefs section	03	رؤساء القسم
Chargé d'étudier	07	مكلفون بالدراسة
Guichet	03	أعوان الشباييك
Agents de sécurité	03	أعوان الأمن
Femme de minage	03	عمال النظافة
Total	25	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك.

الوظائف التي تقوم بها وكالة الطارف

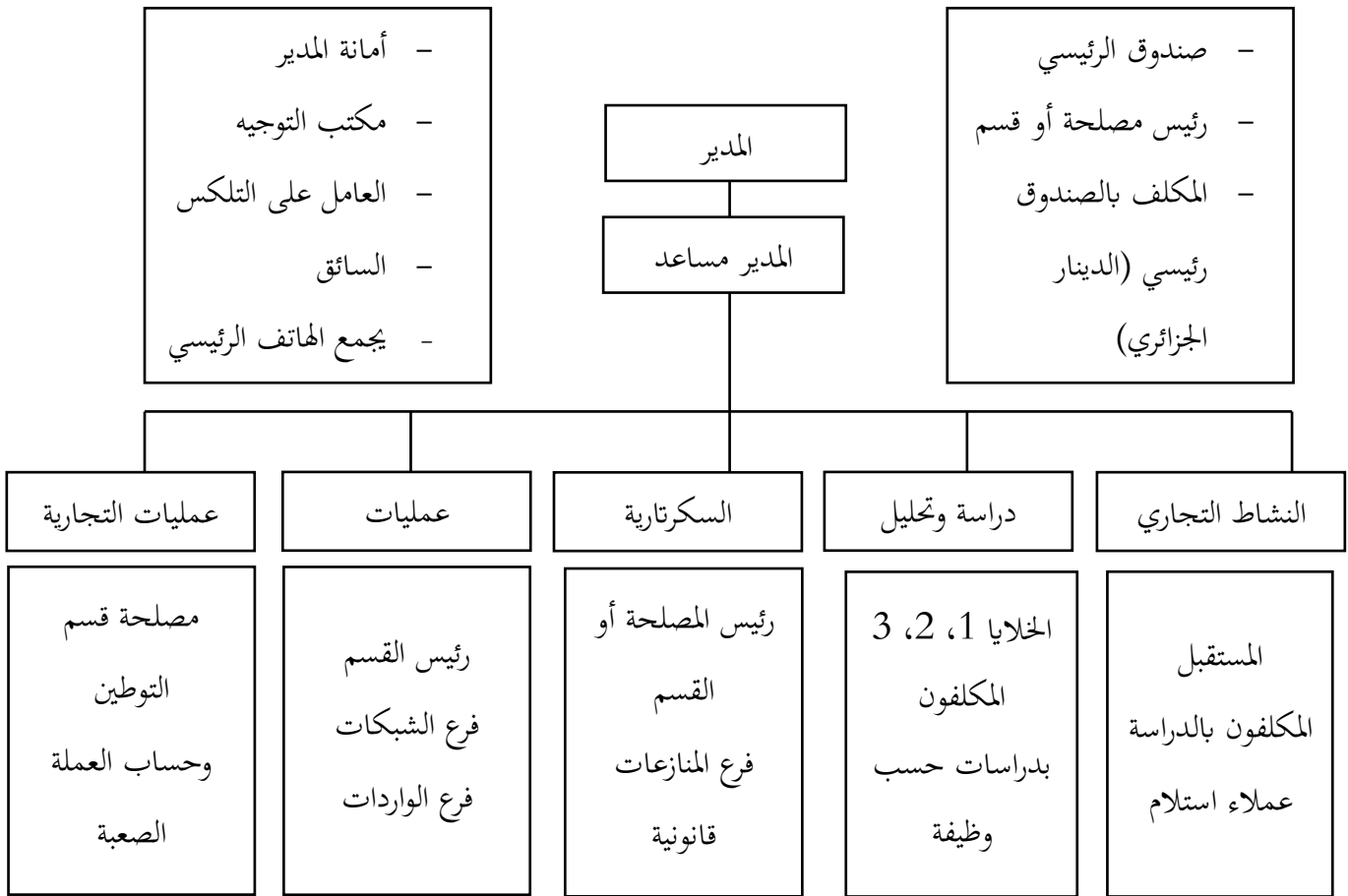
تتكلف وكالة الطارف بعدة مهام واعمال فيما يخص عملية الصرف والقرض وغيرها من المهام التي نلخصها فيما يلي:

- المساهمة في رأس مال العديد من البنوك التجارية.
- استلام تحويل السندات وتغطية كل تحويلات الصكوك، الفواتير، الوثائق التجارية والمالية.
- تمويل نشاطات القطاع العام الصناعي والتجاري وكذا الخاص.
- تنفيذ العمليات المالية مع الخارج.
- إصدار الديون والالتزامات.
- تمويل مؤسسات كبيرة الحجم ومتوسطة الحجم والصغيرة.
- استقبال التحويلات التوظيف، رسائل القروض.
- استقبال التسديدات نقدا أو عن طريق الشيكات.
- قبول الودائع.
- تمويل الاستثمارات الإنتاجية.
- تنفيذ كل ما يتعلق بضمان عملية لقروض.

- التعاقد ومنح القروض والمسلفات، المح بالرهن الحيازي.
- تقديم سلفات وتنسيقات على أساس مضمونات.
- كراء خزائن من أجل معادن التنفسية والوثائق.
- تلعب دور الوسيط في الاكتتاب، شراء وبيع المستندات والأسهم.
- إقراض البنك المنشآت الصناعية والخاصة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري الطارف

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة الطارف



من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك.

المبحث الثاني: واقع استخدام التكنولوجيا الوكالة بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة الطارف

إن التطور المتسارع لتكنولوجيا المالية فرض على المؤسسات المالية تقديم الخدمات التي تتلاءم مع متطلبات التقدم التقني، وتمكين العملاء من متابعة التطورات المالية من داخل منازلهم عبر الشبكات متنوعة تمكنهم من الاستعلام على مختلف الخدمات والمنتجات ذلك باستخدام الجهاز الآلي الخاص به (العميل) وهكذا أصبحت المعاملات المالية أمر سهل وهين ولا يستغرق الكثير من الوقت وهذا يعود لكل من وسائل الدفع الالكترونية والوسائط الخاصة بها.

المطلب الأول: وسائل الدفع الالكترونية في البنك الوطني الجزائري لوكالة الطارف

تعتمد وكالة الطارف على نظام المقاسة الالكترونية ونظامي التسوية الفورية وسويقت، وهناك بطاقة واحدة مقدمة من البنك وهي البطاقة البنكية سنتطرق إليهم فيما يلي:

أولاً: البطاقات البنكية

1- البطاقة البنكية:

لدى البنك الوطني الجزائري لوكالة الطارف بطاقة واحدة وهي " Carte inter bancaire " CIB عندما يعطي لزبون البطاقة البنكية CIB يعكس معها معلومات بالإضافة إلى كلمة السر وتعد البطاقات البنكية من أهم صور تحديد وسائل الدفع، ومظهر عن مظاهر تطور شكل النقود ونوعيتها.

الشكل 04: بطاقة CIB



الجدول رقم 02: عدد البطاقات المقدمة في الفترة الممتدة من 2020-2023

السنة	2020	2021	2022	2023
عدد البطاقات	155	900	110	250

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك.

2- البطاقة مسبقة الدفع:

البطاقة مسبقة الدفع هي بطاقة بنكية مجانية للسحب والدفع، موجهة لزبائن البنك من الأفراد، وهي بطاقة قابلة للتعبئة، وتعبئتها تتم بالتحويل من حساب الشيكات أو حساب التوفير.

الجدول رقم 03: عدد البطاقات السحب اليومي في الفترة الممتدة من 2020-2023

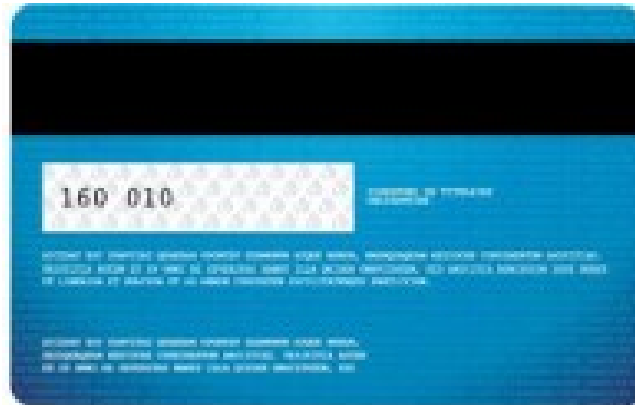
السحب اليومي	الدفع الشهري
80.000.00	160.000.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك.

3- بطاقة النخبة:

هي بطاقة بنكية، تتميز بعملية سحب ودفع عالية المستوى موجهة خصيصا لزبائن البنك، تقدم خدمات المساعدات الطبية، وخدمات التأمين والاستقبال، الإرشاد والمساعدة، وتتيح الدفع مقابل المنتجات والخدمات لدى المقبولين المجهزين بأجهزة الدفع الالكترونية (TPE) المتصلة بشبكة النقد ما بين البنوك.

الشكل رقم 05: بطاقة النخبة TPE



الجدول رقم 04: الأسقف الشهرية على المعاملات التي تتم بواسطة بطاقة النخبة

بطاقة نخبة الأعمال		بطاقة نخبة الأفراد	نوعية الأسقف
المؤسسات	المهنيين	الأفراد	الحد الأقصى للصب اليومي
50.000 دج	50.000 دج	200.000 دج	
999.999 دج	999.999 دج	999.999 دج	سقف الدفع عبر الانترنت / أسبوعيا
250.000 دج	250.000 دج	250.000 دج	سقف مبلغ متعاملة الدفع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك.

ثانيا: المقاسة الالكترونية (ATCI) ALGERIA Télé compensation inter bancaire

إن المقاسة الالكترونية التي يعمل بها البنك الوطني لوكالة الطارف من تسويق الشيكات والتحويلات المالية التي تقل قيمتها عن 1000.000 دينار جزائري إلى غيرها.

ونجد ان كل العمليات التي تتم بواسطة المقاسة الإلكترونية تتم في الصباح الباكر أو مساء ويتم الدفع من طرف الزبون على العملية التي يقوم بها شيك قيمته 14000 دينار جزائري ويتم دفع مبلغ قدره 25000 دينار جزائري عندما لا يتوفر المبلغ اللازم في الفترة مسبقا.

ثالثا: نظام سويفت Swift

قبل التحدث عن هذا النظام يجب التحدث عن القرض مستندي: وهو أن المستورد يتعامل مع المصدر من حيث الثمن عندما تكون عنك دوليتين ينجم الخطر بين المصدر والمستورد.

والقرض مستندي مبني على فكرة ان المستورد يتعامل مع البنك المتعامل معه وأن البنك يتعامل مع الجهة الأخرى في مكان كل من المستورد والمصدر لذا يلجأ المستورد إلى البنك ويفتح قرض مستندي لكي يحل محله أثناء العملية بالإضافة إلى هذا نجد أن البنوك يتعاملون فيما بينهم بناية عن مستورد والمصدر فهذا النظام يمكن أن يكون تحويل الأموال من وإلى الخارج " التعديل " والاستيراد".

رابعا: التسوية الفورية Real time gros s'attèlement RTGS système

هو عبارة عن نظام تحويل الأموال سواء كانت هذه الأموال صادرة أو واردة المبلغ الأكبر 1000.000 دينار جزائري، تخضع هذه العملية لنظام التسوية الفوري اذي يعتبر نظام منفصل تماما على نظام المقاسة الالكترونية وهو يستغرق مدة زمنية طويلة من 15 يوم إلى 20 يوم.

المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري لوكالة الطارف

أولاً: خدمة الدفع الإلكتروني E-Payment

تعريفها: هي خدمة تسمح للزبون الحامل للبطاقة البنكية CIB بعملية دفع المشتريات سواء سلع أو خدمات عن طريق الإنترنت.

أصبح البنك الوطني الجزائري يقدم هاته الخدمة مع كل طلب بطاقة CIB مع العلم أنها خدمة مجانية تمنح لزبائن البنك.

وتكون مراحل إنشاء الرقم السري الخاص بخدمة الدفع الإلكتروني نفس المراحل التي تمر بها عملية إنشاء البطاقات البنكية.

حالات خاصة:

حالة أو ضياع رقم السري: تقوم الوكالة بإرسال إعادة إنشاء رقم سري جديد للمديرية وتسيير وسائل الدفع والرقمنة ويتم إدراج المعلومات الخاصة بالزبون لاستخراج رقم سري جديد وإيقاف الرقم السري القديم.

ثانياً: خدمة البنك الإلكتروني E-Banking

تعريفها: هي خدمة تسمح لزبائن البنك أصحاب الحسابات الولوج إلى تفاصيل حساباتهم ومعاملاتهم لدى البنك من خلال شبكة الأنترنت، كما تسمح لهم بإجراء عمليات بنكية والحصول على كافة المعلومات دون التوجه إلى الوكالات البنكية.

الشكل رقم 06: واجهة الأرضية الرقمية لخدمة E-Banking



● مزايا خدمة E-Banking:

- كشف الحسابات.
- كشف جميع العمليات المسجلة في الحساب.
- البحث عن العمليات السابقة.
- تحميل كشف الحساب البنكي.
- طباعة RIB (كشف الهوية البنكية).
- إجراء تحويلات بنكية من حساب إلى آخر التابع لنفس البنك.
- الدفع الإلكتروني.
- طلب البطاقة البنكية CARTE CIB.
- تقديم اعتراض على البطاقات البنكية المفقودة.
- يقدم الزبون طلب اشتراك في خدمة E-BANKING حسب نوع الزبون (موظف، شركة، أعمال حرة وجماعية).
- الشرط الوحيد ان يكون الزبون صاحب الحساب.
- بعد قبول طلب الزبون يتجه المكلف بالزبائن إلى الأرضية الرقمية OGA.
- كما يتراوح عدد متعاملين بها 1125 في الإحصائيات الأخيرة (مصدر المكلف بالزبائن).

● آلية تطبيق E-Banking في البنك الوطني الجزائري

الخدمات البنكية الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري (BNA.net) تسمح لكم للبقاء متصلين دائما بحساباتكم البنكية.

خدمة متاحة 24 ساعة/7 أيام على منصة الويب عبر منصة الويب (<https://ebanking.bna.dz/customer/>)

وتطبيق الهاتف النقال عن طريق تنزيل تطبيق BN tic مجاناً على [Play Store](#) [App Store](#) والأهلية هذه الخدمة موجهة الى الزبائن الافراد، المهنيين والمؤسسات حيث تتوفر على حزمتين للخدمات البنكية الإلكترونية:

حزمة Net وحزمة + Net

مميزات باقة الحزمة Net

- الولوج إلى لوحة المعلومات على منصة الويب التي تلخص أرصدة الحسابات والعمليات المنجزة،
- الاطلاع على الأرصدة وتاريخ أرصدة الحسابات لمدة 23 شهراً،
- الاطلاع على معاملات الاخيرة للحساب،

- الاطلاع على البطاقات والمعاملات النقدية التي تتم بواسطة البطاقة،
- تحميل كشوفات الحساب وتحرير كشوفات الحساب لمدة عام وبصيغ مختلفة،
- إصدار بيانات كشف التعريف البنكية،
- خدمة الرسائل (الرسائل البنكية)،
- خدمة الإشعارات عبر الرسائل النصية القصيرة (SMS) المصرفية،
- الوصول إلى مربع الحوار الذكي الذي يسمح لك بالتعرف على منتجات البنك والوصول المباشر إلى الخدمات المختلفة.

مميزات باقة الحزمة +Net: باقة الحزمة Net+ تتضمن مميزات باقة الحزمة Net بالإضافة الى المميزات التالية:

- التحويل لمرة واحدة من حساب إلى حساب نفس الزبون،
- التحويل إلى مستفيدين مؤطنين في وكالات البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى،
- تحويلات الرواتب للشركات، باستثناء عملاء "EDI"؛
- تحويل آني لمرة واحدة: (تحويلات من حساب التوفير إلى حساب الشيكات لنفس المستخدم)؛
- تحويل دائم: (برمجة تحويلات داخلية وخارجية)؛
- تحويل متعدد لكتلة الأجور: (إدراج تحويلات متعددة)؛
- خصومات متعددة على زبائن البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى (الدائنين) المؤطنين في وكالات البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى؛
- طلب دفتر الشيكات والبطاقة البنكية؛
- الاعتراض على البطاقة،
- خدمة التجارة الإلكترونية؛

ثالثا: الشباك الآلي البنك GAB

تعريفه: الشباك الآلي البنكي هو آلية تسمح لحاملي البطاقة CIB BNA بالقيام بالعديد من العمليات المصرفية:

- السحب النقدي للأوراق المالية.
- طلب دفتر الشيكات.
- الاطلاع على رصيد حساب العميل البنكي.
- التحويل من حساب إلى حساب.

- الاطلاع على كشف الهوية البنكية وآخر العملية على حساب العميل.
- خصم الشيكات وكذلك القيام بعمليات على دفاتر التوفير والادخار.
- إيداع المدخرات.
- الخدمة متوفرة 24/24 سا و 7/7 أيام.
- كيفية الاستفادة من خدمة ال GAB .

للاستفادة من خدمة ال GAB يكفيكم أن تكونوا عملاء لدى البنك الوطني الجزائري وأن تكونوا حاملين لبطاقة .CIB BNA

مواقع الشبايبك الآلية:

البنك الوطني الجزائري دائما قريب من زبائنه من خلال سلسلة الشبايبك الآلية البنكية، وهذا بفضل الانتشار المتنامي لوكالاته المجهزة خاصة مدعمة بالآليات والصرافات المالية.

مزايا خدمة ال GAB للزبائن:

- دقة، راحة وأمان.
- توفر دائم للخدمة 24/24 سا و 7/7 أيام.
- شبكة متطورة ومنتامية من الشبايبك الآلية.
- فضاء جديدة ومريح.
- الشباك آلي البنكي مؤمن بنظام متطور.
- يجنبكم طوابير الانتظار الأجراء معاملاتكم المعتاد في الوكالات.

رابعا: جهاز الالكتروني TPE

تعريفه: هو تجهيز خاص يسمح لحامل البطاقة البنكية القيام بعملية تسوية مدفوعات مقابل خدمة أو سلعة بكل سهولة وأمان.

الشكل رقم 07: صورة الجهاز TPE



نوع الزبائن الموجه إليهم جهاز TPE:

- شبكات التوزيع الغاز والكهرباء توزيع المياه وشركات النقل.
- المؤسسات الخدمائية (شركات التأمين).
- المركز التجارية.
- الفنادق، المطاعم، الصيدليات، وكالات السياحة والسفر ومحطات الخدمات.

آلية عمل جهاز TPE:

- بعد شرح العملية وقبول الزبون الإجراءات هذه العملية يقوم بتوقيع عقد بين الوكالة البنكية من أجل قبول بطاقات CIB.
- بعد توقيع العقد تتم عملية إرسال الطلب إلى مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة DIPM والتي بدورها ترسلها إلى مصلحة خاصة بإنتاج أجهزة TPE.
- تتم برمجة جهاز TPE حسب المعلومات المتعلقة بالزبون حيث يتم إدراج:
 - رقم الحساب البنكي.
 - الوكالة البنكية.
 - نوع الزبون.

كما تتم برمجة شريحة الهاتف المتصلة بجهاز TPE.

بعد إتمام عمليات البرمجة على مستوى مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة DIPM تقوم هي الأخيرة بتسليم الجهاز إلى مديرية الجهوية للاستغلال DRE والتي بدورها ترسلها إلى الوكالات البنكية الخاصة بكسب الزبون.

عند وصول الأجهزة إلى الوكالات البنكية يقوم المكلفون بالزبائن بإعلام الزبون وتحديد موعد من أجل تثبيت الجهاز بالمحل.

عند حلول الموعد المتفق عليه يتوجه المكلف بالزبون من أجل عملية تثبيت الجهاز مع شرح آلية عمل جهاز TPE. يقوم الزبون بإمضاء مقرر جهاز الدفع الإلكتروني.

الجدول رقم 05: توزيع طلبات TPE الخاص بالبنك BNA بوكالة الطارف

السنوات	2020	2021	2022
الطلبات المقدمة إلى الزبون	20	18	0
الطلبات المبرجة	-	18	18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك.

المبحث الثالث: تأثير التكنولوجيا المالية على البنك الوطني الجزائري

تقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة من الخدمات من الخدمات مميزة حيث تعتمد على عدة أنظمة متطورة في الالكتروني ومن بين هذه البنوك الوطني الجزائري.

المطلب الأول: تقييم الخدمات المتعلقة بأنظمة الدفع الالكترونية في البنك محل الدراسة.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في دراسة الحالة المتعلقة بالبنك الوطني الجزائري وكالة الطارف لاحظنا أنها حققت تطور في الخدمات المقدمة وذلك من خلال ما يلي:

- قمنا باستعراض جميع الخدمات المقدم وأنظمة الدفع المستخدمة في هذا البنك واتخذنا البنك الوطني الجزائري كمرجع وذلك الاعتبار لديه زبائن كثر.

أولاً: الخدمات والأنظمة مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري لوكالة الطارف.

1- مجموع البطاقات مقدمة: هناك عدة بطاقات مقدمة من طرف البنك

الجدول رقم 06: عدد البطاقات المقدمة (2022-2023)

السنوات / البطاقات	2022	2023	المجموع
CIB	603	385	988
TAWFIR	271	85	356
AFAR	95	77	172
المجموع	969	547	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك.

الجدول رقم 07: الشيكات المدفوعة

السنوات / البطاقات	2022	2023	المجموع
عدد الشيكات مدفوعة من طرف الزبائن التي تدخل في حسابهم	309	134	443

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات البنك.

الجدول رقم 08: مقاصة الإلكترونية

السنوات	عدد الشيكات	مبلغ الشيكات
2022	3579	5773288000.00
2023	1825	57389962.00

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك.

الجدول رقم 09: لشبائك الآلي GAB عدد العمليات الموزعة من طرف الشبائك الآلي

السنوات / البطاقات	2022	2023	المجموع
عدد العمليات الموزعة	111	44	155

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك.

- يعتمد البنك الوطني الجزائري BNA على نظام RTGS نظام التسوية الفورية في معاملة ويتم ذلك عندما يكون المبلغ محمول يفوق واحد مليون دج.
- يتعامل البنك الوطني الجزائري بنظام (Swift سويفت).

المطلب الثاني: آثار التكنولوجيا المالية على عمل البنوك

لقد ازدادت وتعددت التكنولوجيا وتوسعت أثارها على مختلف أنشطة الأعمال بصفة عامة والمالية والمصرفية بصفة خاصة، وهذه الأخيرة تركت آثار إيجابية ومتميز على القطاع المالي والمصرفي وعلى أداء البنوك.

أولاً: الآثار الإيجابية لتقديم التكنولوجيا على النشاط المصرفي

لقد ساعدت ثورة المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي على ما يلي:

- تعزيز قدرة البنوك في استخدام الغرض المالية في ظل مناخ التحرير المالي وتغير أنماط ومنهجية الإدارة وربحية البنوك ورفع الكفاءة التشغيلية لها وزيادة الميزة التنافسية لها على المستوى الدولي.
- سعد التقديم التكنولوجي في عملية الربط بين البنوك وتبادل المعلومات والبيانات المصرفية وإلى استحداث العديد من المنتجات التمويلية الحديثة مثل بطاقات الائتمان.
- أسهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال في زيادة التنمية مضافة لدى البنوك نتيجة ممارستها الحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم ابتكارية عالية التكلفة.

- مكنت الثورة التكنولوجية في مجال الحواسيب الآلية وتطبيقاتها في المجال المصرفي للبنوك من التوسع في أنشطتها وبناء شبكات واسعة عن النزوع دون الاعتماد على أعداد كبيرة من العاملين مما يمكن البنك من تنويع خدماته وتوسيع قطاعات الزبائن التي يتعال معها.
- تحرير الأعمال المصرفية من الروتين والأعباء الإدارية مما يخفف الضغط على موظفي البنك ويساعدهم على زيادة الاهتمام بجودة الخدمة من خلال توجيه الوقت نحو العمل الخلاف مما يساعد على تحسين ربحية البنك.
- تساعد التكنولوجيا المتقدمة البنك في تسويق وتقديم خدمات مصرفية جديدة ومتنوعة مما يساعد العملاء على سرعة اتخاذ القرارات التعامل في خدمات البنك المقدمة لهم.

ثانيا: أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك

ساعدت التكنولوجيا المالية في تغيير أنماط ومنهجية الإدارة وأثرت على ربحية البنوك وأتاحت لها الإمكانيات ضخمة لتوسيع على النحو التالي:

1. إتمام آلاف العمليات في بضع ثواني بغرض النظر عن حجمها أو المدى المكاني الذي تتم فيه.
2. الربط بين فروع البنك الواحد المنتشرة واشترائها في تقديم خدمات مصرفية مختلفة وهو ما يترتب عليه رفع الكفاءة التشغيلية للبنوك وزيادة الميزة التناسبية لها على مستوى الدولي.
3. مساعدة الإدارة العليا للبنك على اتخاذ ذات القرارات مناسبة لها وإعدادها بمواقف يومية وأسبوعية وشهرية مما يساعد على تخطيط النشاط وبرمجة التنفيذ والرقابة.
4. زيادة قيمة مضافة لدى البنوك من خلال توسعها في أنشطتها التي تتوقف على توافر المعلومات والبيانات وإمكانية تفسيرها وتخزينها وتبادلها، خاصة مع تزايد الاتجاه إلى نظام الصرفة الشاملة التي تتميز بتوفير الخدمات التي تعتمد على كافة المعلومات والبيانات.
5. تسهيل عملية الربط الدولي بين البنوك المختلفة، وذلك في مجال تبادل معلومات والبيانات المعنوية.
6. تداول النشاط المالي والمصرفي وتوسيع نطاقا لسوق المالية العالمية والمساعدة في إزالة الحواجز خاصة في ظل تحرير المالي والمعرفي في إطار جوالات (المنظمة العالمية للتجارة الاتفاقية العامة لتجارة في الخدمات).
7. تسهيل تسنيد أنشطة الأسواق المالية الدولية حيث نقل الحاجة إلى وجود علاقة مباشرة بين مقرض والمقترض، وتحويل دور البنوك إلى إدارة الإصدارات المالية والترويج لها (أنشطة المصرفية الاستثمارية).
8. تسهيل معالجة كافة البيانات الفصلية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للمؤسسات مختلفة بما يساعد على توسيع قاعدة عملاء القروض.

خلاصة الفصل:

تتبع التكنولوجيا المالية أدوات مالية جديدة لإيجاد حلول مبتكرة فهي تسمح لشريحة كبيرة من الأفراد للعمل بها دون اللجوء للجهاز المصرفي، وتعتبر وسيلة للحصول على مصادر تمويلية بديلة، لكن لابد من توفير القواعد التنظيمية ملائمة لعمل الشركات الناشطة في هذا المجال بالإضافة إلى الأمن المعلوماتي كما أن البنوك قد بدأت الاعتراف بمدى خطورة الموقف على إيراداتها ومستقبلها خاصة مع العملاء مؤيدين لتكنولوجيا الحديثة، وبدأت تتخذ التدابير اللازمة لإتمام المعاملات مالية باستغلال أدوات التكنولوجيا المالية بهدف زيادة ربحيتها وتنوع وسائل دفعها.

خاتمة

خاتمة:

تعد التكنولوجيا المالية من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير لما جاءت به من تقنيات وابتكارات مالية جديدة مست بتغيير الشكل العام للخدمات المالية، حيث أصبح استخدام التكنولوجيا ضرورة من ضروريات العمل البنكي، فقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها فرض وجودها وذلك طبعاً من خلال الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها قصد تلبية حاجات الزبائن باعتبارهم محور الاهتمام من حيث الأهداف المسطرة ويمثل تبني تقنيات ومنتجات التكنولوجيا المالية فرصة للبنوك من أجل أن تحسن من أدائها وكيفية استخدامها لمواكبة كل التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم حالياً.

ولقد حرص البنك الجزائري على مواكبة التكنولوجيا المالية ساعياً بذلك إلى تحديث وتكوير أنظمة الدفع الإلكترونية مع العملاء سواء تعلق الأمر بتقنيات إرسال الشيك أو في مجال دخول البطاقة البنكية في العمل المصرفي وكذا خدماتها متوفرة في مواقعه عبر شبكة الانترنت كل هذه التطورات الحاصلة بالبنك خاصة مع اعتماده على الصيرفة الإلكترونية كان لها أثر إيجابي على الأداء المالي له.

❖ اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: تحسين تكنولوجيا مالية من الأداء المالي للبنوك التجارية ولقد تحققت هذه الفرضية كون تحديث ساهم بشكل فعال في تحسين أداء البنوك وسهل قيام هذه الأخيرة بمعاملتها بسرعة وأمان.

الفرضية الثانية: زيادة التكنولوجيا المالية من ربحية البنوك وقد تحققت هذه الفرضية كون التكنولوجيا المالية ساهمت بشكل فعال في زيادة معاملات في المصارف المالية وبالتالي زياد في ربحيتها.

الفرضية الثالثة: تقلل التكنولوجيا المالية عن التكاليف في البنوك الفرضية مقبولة وذلك لأن البنوك تحاول تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية وهذا لتقليل من التكاليف وتسهيل معاملات البنكية.

❖ نتائج الدراسة:

تعتبر التكنولوجيا المالية من عوامل تطور البنوك التجارية ورفع من أدائها وجلب الزبائن ورفع من القدرة التناسبية وهو ما يؤثر إيجابياً على أداء البنك فهي تفتح آفاق واسعة للحصول على الخدمة البنكية في أي وقت وفي أي مكان.

- ظهور التكنولوجيا المالية جعل تقديم الخدمات المالية يخرج من دائرة البنوك لتشمل شركات متخصصة في التكنولوجيا المالية.
- إن تطور التكنولوجيا المالية أدى إلى ظهور أشكال ووسائط جديدة للعمل المصرفي ساهمت فيها التطورات التي شهدت التكنولوجيا المالية من خلال تطوير كل من أجهزة الصراف الآلي.
- إن استخدام التكنولوجيا المالية يزيد من التحكم في تسيير الجدي والفعال للبنك من خلال مردودية البنوك.

❖ التوصيات والاقتراحات:

- بناء على النتائج متوصل إليها من خلال البحث ارتأينا بتقديم بعض التوصيات والاقتراحات أهمها:
- تخصيص ميزانيات معتبرة من أجل تكوين مسيري بنوك في مجال تكنولوجيا المالية.
 - إجراء تغييرات لما يتلاءم مع المنتجات المالية التقليدية ومعالجة المخاطر الناجمة عنها لأن ذلك سيعرقل أدوات التكنولوجيا المالية في إتمام المعاملات المالية.
 - ضرورة الاستفادة من تجار الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية وإعداد منصات لتمويل الجماعي على مواقع الالكترونية.
 - العمل على تحديث الخدمات المصرفية إضافة إلى تحديث وسائل الدفع لضمان المنافسة المصرفية المرتقبة وإنشاء المزيد من الفروع وسرعة أداء الخدمات وحسن معاملة العملاء.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ الكتب:

1. أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات تقنيات وتطبيقات.
2. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المنصورة المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007.
3. بشير فريد، الأمين عبد الوهاب، اقتصاديات النقود والبنوك، ط1، مركز المعرفة، المنامة، 2008.
4. جميل باشا العيد، التقنيات البنكية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2022.
5. خالد ببلوطة، رمضان براغثة، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2022.
6. رشاد العصار رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان 2000.
7. سامر جلدة، البنوك تجارية وتسويق معرني، ط1، دار أسامة لنشر وتوزيع، عمان، 2005.
8. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية، المكتب العربي، 2011.

❖ مذكرات وأطروحات

1. ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة إدارة الدراسات والبحوث، 2018/04/09.

2. أحمد بركات، سعدية بلقاسم، ثورة التكنولوجيا المالية، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني العلمي حول الصناعة التكنولوجية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، كلية علوم الاقتصادية والتجارية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2019.
3. جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار ظهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن 2010.
4. محمود عيسوي، مصطفى عيسى خضر، دراسات في المحاسبة المتخصصة في شركات التأمين وبنوك التجارة، دار المعارف، مصر 1983.

❖ مجالات

1. ابتهاج إسماعيل يعقوب، فيحاء عبد الله يعقوب، زينب جمعه مطر، التكنولوجيا المالية كأحد استراتيجيات تعافي القطاع المصرفي العراقي في مرحلة ما بعد الكوفيد 19، دراسة استطلاعية، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المؤتمر العلمي الدولي الثاني والوطني الرابع، الريادة والإبداع في بناء السياسات المالية والمحاسبية في الوحدات الاقتصادية.
2. أحسن سعيد، عماد بركان، سارة بن مالك، تحليل واقع شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية- التجربة المصرية نموذجاً-، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 02، جامعة أم البواقي الجزائر.
3. إيهاب خليفة، البلوك شين " الثروة التكنولوجية القادمة في عالم المال والإدارة، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 03، أبوظبي الإمارات، 2018.
4. بن موسى اعمر، علماوي أحمد، التكنولوجيا المالية كمدخل لتطوير الخدمة المصرفية الالكترونية في البنوك العمومية، دراسة تجربة الامارات، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية الجزائر.

5. سعيد حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد 11 العدد 03، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر.
6. سليمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.
7. عبد الغاني مولودي، فتيحة علالي، الابتكار في التكنولوجيا المالية كآلية للرقمنة ومساهمتها في الحد من استخدام الورق، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 03، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
8. عمايرية بختي، غنية مجاني، دور التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي، مجلة يحي المدبر، المجلد 07 العدد 02، الجزائر، 2020.
9. مصباح أبو كرش، عصر تكنولوجيا جديدة الفينيك، مجلة الدراسات المالية والمعرفية، العدد 01، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية، 2017.
10. وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب المركز الجامعي تمارست، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 38، الجزائر، 2019.

❖ موقع إلكتروني:

1. <https://tjاراتuna.com>